الفصل الثاني عشر

حكومة فكينى .. والنهاية الأسيفة

مباحث الفصل الثاني عشر

حكومة فكينى .. والنهاية الأسيفة

* تمهيد
* نفسية الملك ومزاجه
* خصومات فكيني
* خصومات بوقويطين
ومزاج قوات الأمن في برقة
* الاستقالة
* دلالات وتداعيات

الفصل الثاني عشر
حكومة فكيني .. والنهاية الأسيفة

تمهـيد

عرضنا في الفصل السابق أحداث الطلبة الدامية التي شهدتها مدينة بنغازي (لأول ولآخر مرة في تاريخ دولة الاستقلال) يومي ١٣، ١٤ يناير ١٩٦٤. وسواء أكانت هـذه الأحـداث مفارقـة عارضة أم أمراً مدبراً، وأياً ما كانت الجهة المسئولة عنها محلية أم خارجية، فقد كانت لها نتائج أسيفة وبدت في لحظتها وخيمة العواقب ومنذرة بنهاية النظام. لقد اسـتطاع النظـام الملكـي أن يتجاوز، فيما تلي من السنوات، الكثير مما خلفته تلك الأحداث من ندوب وشروخ على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، إلا أنه مع ذلك فيظل من أبرز ما خلفته تلك الأحداث سقوط حكومة فكيني ولمّا يمض على وجودها في الحكم أكثر من عشرة أشهر كانت مليئـة بـالوعود والانجـازات والخصومات والحساسيات، وبشتى صور الصراع الظاهر والخفي، داخليا وخارجيـاً، بعـد أن تحولت ليبيا إلى " جائزة وكنز " بعد أن كانت " مسئولية وعبئا " .

وسنعرض في هذا الفصل لملابسات وتفاصيل استقالة فكيني ودلالات تلك الاستقالة وأبعادهـا من خلال ما كتبه عنها دبلوماسيو السفارتين البريطانية والأمريكية في ليبيا، وما سـجله بعـض معاصريها، ومن بحثوا في تاريخ دولة الاستقلال.

نفسية الملك ومزاجه ..

يمكننا من خلال مطالعة ما ورد بالوثائق البريطانية والأمريكية المفرج عنها، أن نخلص إلى القول بأنه كان يتنازع الملك إدريس خلال الفترة منذ تحولت بلاده من دولة فقيرة متسوّلة تعيش على المساعدات الأجنبية إلى دولة نفطية غنية **اعتباران أساسيان:**

أولهما: أن النفط بعائداته الوفيرة المتنامية أعفى الدولة الليبية من الاعتماد على المساعدات المالية التي كانت تتلقاها من كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بموجب الاتفاقيات المبرمة معهما. (وهي الاتفاقيات التي تضمنت بالمقابل بعض البنود التي تعهدت بموجبها هاتان الحكومتان بالدفاع عن المملكة الليبية في حالة تعرّضها لعدوان خارجي وهو ما أصبح جزءاً من الترتيبات الدفاعية لليبيا عن نفسها). إن هذه العائدات أصبحت تعني – من وجهة النظر المالية المحضة – انتفاء مبرر ارتباط ليبيا بهذه الاتفاقيات.

ثانيهما: أن ليبيا رغم غناها المفاجئ، ما تزال غير قادرة على حماية أراضيها المترامية الأطراف وحدودها الواسعة، ومن ثمّ فهي ما تزال – أمنياً وعسكرياً – في حاجة إلى هذه الاتفاقيات الدفاعية وبخاصّة في مواجهة جيران في الشرق وفي الغرب لم يتردّدوا ولم يتوانوا في الإفصاح عن أطماعهم في بلاده بشتى الحجج والدعاوي القومية والايدولوجية. ومن جهة أخرى فقد عبّرت كل من بريطانيا والولايات المتحدة من جانبهما عن رغبتهما في استمرار احتفاظهما بالقواعد والتسهيلات العسكرية الممنوحة لهما بموجب هذه الاتفاقيات لأسباب تتعلق بخدمة مصالحها الاستراتيجية الخاصّة سواء القديم منها أو الجديد المتمثل في حماية استثماراتها النفطية المتعاظمة في ليبيا.

وفي عبارات أخرى إذا كان النفط قد حرّر بلاده من استمرار حاجتها واعتمادها على الغرب من أجل تغطية احتياجاتها المالية، فإن النفط ذاته فرض عليها استمرار حاجتها إلى هذه الاتفاقيات (بما تتضمنه من ترتيبات دفاعية عن بلاده) من ناحيتين:

الأولى: استمرار بل تعاظم حاجة ليبيا للدفاع عن نفسها مع ضعف قدراتها الدفاعية الذاتية، وتضاؤل إمكانية تطوير هذه القدرات بسهولة وسرعة.

الثانية: حرص كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على الاحتفاظ بقواعدها وتسهيلاتها العسكرية في ليبيا لأغراضهما الاستراتيجية الخاصّة.

إلى جانب هذا **الانشغال الأساسي** الذي لا نشك في أنه كان يسيطر على تفكير الملك، يمكننا من خلال استرجاع شريط الأحداث والوقائع التي شهدتها الفترة منذ تولىّ الدكتور فكيني رئاسة الوزارة في ١٩ مارس ١٩٦٣ وحتى مطلع عام ١٩٦٤ وقبيل أحداث الطلبة، أن نرسم صورة لنفسية الملك ومزاجه وللهموم التي كانت تشغله وتشكّل ذلك المزاج.

أولاً: على الصعيد الخارجي:

ويمكن أن نسجل على هذا الصعيد:

١. **ازدياد مخاوف الملك من نوايا الولايات المتحدة الأمريكية تجاه نظامه.** ولعل في زيارة الوفد الأمريكي له واقتراح أن تتولى ليبيا تمويل مشروعات التنمية في أفريقيا والعالم الثالث مؤشرات كافية تبعث على الانزعاج. كما لا نشك في أن الوثائق الأمريكية المحجوبة أنطوت على جملة من الوقائع والتطورات الخفية التي كانت بدورها مصدراً آخر للانزعاج [١] لدى الملك.

٢. **تخاذل البريطانيين** المتمثل في ردّهم المخيب لأمله حول تساؤله عن مدى استعدادهم للدفاع عن النظام في ليبيا في حالة تعرّضه لتهديد داخلي [٢]، فضلاً عن انزعاجه لانحسار دورهم ونفوذهم نتيجة تدهور أوضاع بريطانيا الاقتصادية.

٣. خيبة أمل الملك الكبيرة في **النظام الجزائري** بقيادة بن بيللا، بل تخوّفه من نوايا القيادة الجزائرية المتحالفة مع عبد الناصر، تجاه نظام الحكم في ليبيا.

٤. استمرار مخاوف الملك من **مصر الناصرية** التي لم تعد تخفي نواياها تجاه نظامه.

٥. مخاوف الملك من تدهور **العلاقات العربية الرسمية** عموماً، ونجاح **" حزب البعث "** في الاستيلاء على الحكم في كل من العراق وسوريا وتصريح أحد قادته بأن ضربة البعث القادمة سوف تكون في ليبيا، هذا فضلاً عن توتر العلاقة بين **المغرب والجزائر** إلى حد الاشتباك المسلح، ثم استمرار وتصاعد **الحرب الأهلية في اليمن** وتورط عبد الناصر والسعودية فيها، بالإضافة إلى التطورات السلبية المتعلقة **بالقضية الفلسطينية.**

٦. **الضغوط الإفريقية** الجديدة المتمثلة في تبني القمة الإفريقية التي انعقدت في أديس أبابا (يونيه ١٩٦٣) لقرار يدعو الدول الإفريقية إلى **إنهاء القواعد العسكرية الأجنبية** من فوق أراضيها.

إننا لا نشك في أن هذه الهواجس والمخاوف كانت وراء توقف الملك عن استقبال سفيري الولايات المتحدة وبريطانيا بنفس الوتيرة التي كانت معتادة في السابق كما لم يعد منفتحاً معهم خلال المرات القليلة التي استقبلهم فيها كما كان عهده في السابق [٣]. ولعل هذه الهواجس والمخاوف كانت وراء قرار الملك بعدم الاشتراك في مؤتمر القمة العربية بالقاهرة [٤]. وتجدر الاشارة في هذا السياق إلى ما ورد على لسان الملك في لقائه التوديعي **للسفير البريطاني ستيوارت يوم ١٩٦٤/١/٤:**

---

١ راجع مبحث " زائر أمريكي خبير في تدبير الانقلابات " ومبحث " وثائق أمريكية محجوبة " بفصل " حكومة فكيني .. والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية " .

٢ كان ذلك التساؤل في أعقاب المحاولة الانقلابية التي قام بها بعض ضباط الجيش في أواخر عام ١٩٦١ كرد فعل لإقالة رئيس أركان الجيش اللواء السنوسي لطيوش في ١٩٦١/١١/٢١. راجع مبحث " خطة الطوارئ " بفصل " حكومة فكيني .. والعلاقات مع بريطانيا " .

٣ راجع مبحث " اجتماع واشنطن – يناير ١٩٦٤ " بفصل " حكومة فكيني .. التنسيق الأمريكي البريطاني".

٤ هذا بالإضافة إلى الأسباب الأخرى التي أشرنا إليها والمتمثلة في توعّك صحة الملك، وعدم قدرته على تحمل الأسفار الطويلة والاجتماعات الكبيرة (المعروف أن الملك لم يستعمل الطائرة قط في أسفاره).

" ... إن ليبيا في المرحلة الحالية من تطورها في حاجة إلى حليف قوي لضمان أمنها وقدرتها على تطوير نفسها. إن التطور النفطي يعني ثروات جديدة يمكن أن تغري دولاً أخرى ... إنه سعيد أن المعاهدة (الدفاعية) كانت مع بريطانيا، **فالبريطانيون هم الشعب الوحيد الذي يمكن الثقة في كلمتهم بالكامل هذه الأيام.**[٥] "

ثانياً: على الصعيد الداخلي:

لم تكن هموم الملك وخيبة أمله على **الصعيد الداخلي** بأقل منها على الصعيد الخارجي. ويمكن أن نسجل في هذا المضمار:

١. استمرار **خيبة أمل الملك في وليّ العهد** وفي أدائه. فعلى الرغم من أن الملك حرص، خلال الفترة منذ عام ١٩٦٢ وعلى امتداد فترة حكومة فكيني، على تكليف الأمير الحسن الرضا بالعديد من المهام على الصعيدين الداخلي والخارجي[٦]، إلا أن ذلك لم يغيّر من انطباع الملك عنه. وتشير الوثائق الأمريكية إلى أن **فقدان الملك للثقة في وليّ العهد كان يسيطر على تفكيره عندما استقبل السفير البريطاني ستيوارت في لقاء وداعي يوم ١٩٦٤/١/٤ وأن الملك أسرّ لضيفه السفير ستيوارت بهذا الأمر**[٧].

٢. **خيبة ظن الملك في رئيس وزرائه الشاب.** فبصرف النظر عن الدوافع والأسباب التي جعلت الملك إدريس يختار لرئاسة الوزارة الدكتور فكيني (٣٨ سنة) رغم علمه بكثير من توجّهاته، فلا يخالجنا الشك في أن الملك كان يتوقع منه نوعاً من النضج والواقعية والحنكة السياسية وحداً أدنى من الاحترام والتقدير والاعتبار لمكانة الملك ودوره، إن لم يكن لسنه وسابقة جهاده غير أنه يبدو أن غرور فكيني وتعنته وعدم واقعيته السياسية جعلته يهمل كافة هذه الاعتبارات ويتصرف مع الملك كأنه ندّ له. ولا نشك في أن الملك أخذ على رئيس وزرائه الشاب:

أ- **خصوماته الكثيرة مع عدد من رجال النظام** ومن بينهم من يحظى بمكانة خاصّة لدى الملك كالفريق محمود بوقويطين والشيخ منصور المحجوب (شيخ الجامعة الاسلامية والمستشار بالمحكمة العليا)[٨].

---

٥ راجع ما ورد تحت عنوان " رحيل السفير ستيوارت " بمبحث " متفرقات " بفصل " حكومة فكيني .. العلاقات مع بريطانيا " من هذا المجلد.

٦ راجع مبحث " متفرقات " السالف الاشارة إليه.

٧ راجع بشأن علاقات الملك المتوترة مع فكيني ما ورد في:
تقرير السفارة البريطانية رقم VT 1051/54 المؤرّخ في ١٩٦٣/٦/٤
تقرير البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا رقم INT/9256 المؤرّخ في ١٩٦٣/٦/٧
تقرير السفارة البريطانية رقم VT 1051/63 المؤرّخ في ١٩٦٣/٩/٢١
تقرير السفارة البريطانية رقم VT 1051/65 المؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٢٨
وجميع هذه التقارير موجودة بالملف FO 371/173239 28198
راجع أيضاً تقرير السفارة الأمريكية رقم A-271 المؤرّخ في ١٩٦٤/٢/١٩ الملف POL 15 Libya

٨ راجع مبحث " خصومات فكيني " بهذا الفصل.

ب- موقف فكيني السلبي من النظام الملكي والحركة السنوسية [٩] ومشروع البيضاء كعاصمة إدارية وهي جميعها موضوعات لها مكانة خاصّة عند الملك.

ج- تجاهل فكيني للملك وعدم استشارته عند اتخاذ بعض القرارت ذات التأثير على علاقات ليبيا الخارجية والتي كان الملك يتوقع – على الأقل – إخطاره بها قبل اتخاذها. ومن الأمثلة في هذا الصدد:

= قيام فكيني باستدعاء **السفيرين البريطاني والأمريكي** فور إصدار الرئيس الأمريكي كنيدي ورئيس الوزراء البريطاني ماكميلان في ١٩٦٣/٥/٨ لبيان بشأن سياسة بلديهما إزاء الشرق الأوسط، واحتجاجه لدى السفيرين عما ورد بالبيان المذكور من إنحياز وتأييد لاسرائيل. [١٠]

= قيام فكيني بإعطاء الإذن **لخمسة وعشرين طائرة مصرية** (محملة بالأسلحة والأجهزة في طريقها إلى الجزائر خلال فترة النزاع المسلح بينها وبين المملكة المغربية في أكتوبر ١٩٦٣) بالتزود بالوقود في ليبيا دون الرجوع إلى الملك وهو ما اعتبر سابقة خطيرة في علاقة الملك برؤساء الوزارات. [١١]

= ما ورد على لسان **محمد عثمان الصيد** خلال لقائه باثنين من الدبلوماسيين بالسفارة الأمريكية بطرابلس يوم ١٩٦٣/١٢/٢٣ [١٢] من أن فكيني قام بإرسال **وفد عسكري من الجيش الليبي بقيادة رئيس الأركان اللواء نوري الصديق** للمشاركة في مؤتمر للقادة العسكريين العرب في القاهرة لبحث قضية تحويل مياه نهر الأردن وأن الملك علم للمرة الأولى بخبر هذا الوفد عن طريق الإذاعة. [١٣]

= أشار تقرير للسفارة البريطانية [١٤] مؤرّخ في ١٩٦٣/١٠/٢٨ **أن الملك لم يكن على علم مسبق برحلة رئيس الوزراء فكيني إلى دول المغرب** خلال شهر أغسطس ١٩٦٣.

---

٩ راجع مبحث " الإعلام في ظل الشويرف " بالفصل الثاني " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي"

١٠ راجع رسالة المستر لوكاس من السفارة البريطانية في طرابلس المؤرّخة في ١٩٦٣/٦/٤ ذات الرقم VT 1051/54 بالملف FO 371/173239 28189

١١ راجع تقرير السفير البريطاني المؤرّخ في ١٩٦٣/١٢/١٩ ذا الرقم VT 1015/76 بالملف FO 371/173340 28192

١٢ راجع تقرير السفارة الأمريكية حول هذه المقابلة رقم A-210 المؤرّخ في ١٩٦٤/١/٦ بالملف POL 15-2 Libya

١٣ أورد الصيد خلال المقابلة نفسها أن الملك أصدر على الفور أوامره للوفد بالعودة إلى ليبيا وأن الوفد عاد من الاسكندرية قبل أن يصل إلى القاهرة. وتجدر الاشارة إلى أن محمد حسنين هيكل أورد في الصفحة (٧٢٩) من كتابه " الغليان " أن رئيس أركان الجيش الليبي كان ضمن المشاركين في اجتماع رؤساء وأركان حرب الجيوش العربية الذي انعقد بالقاهرة في المدة من ٧ – ٩ ديسمبر ١٩٦٣ (!!).

١٤ التقرير من إعداد المستر لوكاس ويحمل الرقم الاشاري VT 1015/65 بالملف FO 371/173240 28 192

د- ما تردّد **حول استغلال فكيني لنفوذه** بأن أعطي لنفسه وأسرته أولوية في تنفيذ القانون الذي كان قد صدر في فترة حكومة عبد المجيد كعبار الذي يقضي بتعويض المجاهدين الذين قاوموا الاحتلال الايطالي أو أولئك الذين صودرت وأغتصبت أملاكهم في ظل ذلك الاحتلال [١٥] . ولعل ما تردّد حول هذا الموضوع هو من بين الأسباب التي دفعت الملك إلى إصدار منشوره [١٦] بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٤ الذي أدان فيه بلهجة قوية الفساد المالي وصور الاسراف والبذخ في انفاق المال العام.

٣. استمرار تدخّل ناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي** في شئون الدولة وتواصل محاولاته لبسط نفوذه مستغلاً وضعه القريب من الملك وما يبدو للجميع من رعاية الملك له. لا نشك في أن حالة البوصيري كانت تشكل هماً إضافياً ومزعجاً للملك ظل متردّداً إن لم يكن عاجزاً إزاء معالجته بحزم.

٤. على الرغم من أن إعلان **الوحدة وإلغاء النظام الاتحادي** الذي تم في شهر ابريل ١٩٦٣ استقبل بترحيب في أغلب الأوساط الليبية وبخاصّة في اقليم طرابلس إلا أنه لا يخفى أن شرائح أخرى وبخاصّة في برقة وفزان ظلت متحفظة على الخطوة، وقد بقى موقف هذه الشرائح – المعروفة باعتماد الملك عليها في الماضي – مصدر قلق وتخوف إضافي لدى الملك (رأينا كيف أن الملك طلب خلال تنفيذ الاجراءات المتعلقة بإلغاء النظام الاتحادي أن يتم ذلك بدون ضجيج إعلامي، كما أنه أصدر توجيهاته إلى رئيس الديوان الملكي الدكتور على الساحلي بعدم التدخّل في تلك الاجراءات وترك الحرّية الكاملة للمجالس التشريعية بالولايات الثلاث في تحديد مواقفها إزاءها). [١٧]

٥. أشرنا في فصل سابق إلى بعض صور **الصراع بين رجال النخبة الحاكمة** (فكيني وبعض أنصاره من جهة ومحمد عثمان الصيد ومحمود بوقويطين والشيخ منصور المحجوب وأعوانهم من جهة أخرى، وبين البوصيري الشلحي وبين وليّ العهد وأنصاره) وكان من أبرز مشاهد هذا الصراع الانتخابات الحامية وغير النظيفة حول منصب رئيس مجلس النواب للدورة البرلمانية الخامسة وقصة محاولة الاغتيال (المزعومة) التي أدعى محمد عثمان الصيد أنه تعرّض لها بواسطة بعض أنصار فكيني وبتخطيطه [١٨] . و رغم أن الملك ظل بمنأى عن هذا الصراع ، بل أنه أصدر التعليمات

---

١٥ وردت إشارة إلى هذا الاتهام على لسان المستر W.B. Uderski شريك كل من مصطفى بن حليم والسفير الأمريكي السابق تابن في شركة Eastern Development Corporation أثناء لقائه بالسفير الأمريكي لايتنر يوم ١٩٦٣/١١/١٩ (راجع التقرير رقم A-178 المؤرّخ في ٦٣/١٢/١٠ بالملف POL 2 Libya) كما وردت اشارة مجملة إلى هذا الاتهام في تقرير السفارة الأمريكية المؤرّخ في ١٩٦٤/٢/١٩ ذي الرقم A-371 بالملف POL 15 Libya

١٦ راجع مبحث " منشور بشأن الفساد المالي " بالفصل الأول " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " من هذا المجلد.

١٧ راجع فصل " حكومة فكيني .. وإلغاء النظام الاتحادي " .

١٨ راجع مباحث "وضع وليّ العهد وعلاقاته" و "وضع ناظر الخاصّة الملكية وعلاقاته " و " صور جديدة من الصراع " و " محاولة اغتيال مزعومة " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي"

لرئيس الديوان الملكي مرة أخرى – وعلى سبيل المثال – بعدم التدخّل في المعركة التي دارت حول رئاسة مجلس النواب، إلا أننا لا نشك في أن الملك كان مهموماً ومستاءً بسبب هذا الصراع غير المسئول.

٦. ولا شك أيضاً أن الملك كان منزعجاً ومتضايقاً من بعض **الصراعات التي قامت على مستوى بعض الأقاليم**. من ذلك الصراع في فزان بين رئيس الوزراء السابق محمد بن عثمان الصيد وبعض أنصاره وبين آل سيف النصر بقيادة الشيخ محمد سيف النصر، وتجدّد مطالب قبيلة " الحسون " بإعادة التحقيق في الأحداث الدموية التي وقعت بينهم وبين " آل سيف النصر " خلال فترة الإدارة البريطانية قبل حصول ليبيا على استقلالها. [١٩]

٧. وبالطبع فقد استمرت مخاوف الملك وهواجسه من الجيش منذ أواخر عام ١٩٦١ وبخاصّة في ظل التطورات التي أدت إلى إقصاء رئيس أركان الجيش السابق اللواء السنوسي لطيوش ثم إلى اكتشاف المحاولة الإنقلابية ومن بعد اغتيال نائب رئيس الأركان العقيد إدريس العيساوي (الذي ظل لغزاً دون حلّ). ولا نشك في أن هذه المخاوف والهواجس هي التي جعلت الملك يرفض خلال هذه الفترة زيادة عدد أفراد الجيش [٢٠]، كما **جعلت الملك يولي المزيد من اهتمامه إلى قوات الأمن ويضع المزيد من ثقته فيها وفي قائدها الفريق محمود بوقويطين.**

٨. وفضلاً عن ذلك كله فلا شك أن الملك كان منزعجاً ومستاءً من **انتشار الفساد المالي** وتكالب المسئولين على الثراء الحرام السريع، وهو ما دفعه إلى إصدار منشور في ٢٤ ديسمبر ١٩٦٣ يندد فيه بهذه الظاهرة ويدعو المسئولين إلى تجنّب كل مظاهر الإسراف والفساد. [٢١]

في زحمة هذه المخاوف والهموم والانشغالات، وما ولدّته لدى الملك من مزاج أبعد ما يكون عن الطمأنينة والثقة [٢٢]، استقبل الملك إدريس أخبار الأحداث الدامية في مدينة بنغازي وما ترتب عليها من ردود فعل ومطالب (من وفد مواطني مدينة بنغازي ومن عدد من النواب الذي رفعوا مذكرة إليه) والتي كان آخرها طلب رئيس الوزراء فكيني منه **بإقالة الفريق محمود بوقويطين** قائد عام قوات الأمن، **وفي ضوء هذه الحقيقة يمكننا فهم موقف الملك ورد فعله للخيار الذي وضعه الدكتور فكيني أمامه، وهو أن يختار بينه وبين الفريق بوقويطين** كما سنرى في المباحث القادمة من هذا الفصل.

١٩ راجع ما ورد بمبحث " تحركات جهوية وقبلية " بالفصل نفسه.

٢٠ راجع مبحث " الأوضاع داخل صفوف الجيش " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي ".

٢١ راجع مبحث " منشورر بشأن الفساد المالي " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " .

٢٢ وبالطبع لم يكن قد وصل الملك بعض ما كان يقوله عنه وفي غيابه بعض رجال الحكم السابقين (الذين كانوا محل ثقته) خلال اجتماعاتهم مع الدبلوماسيين الأجانب في ليبيا وإلا لكان قلبه قد أمتلأ غيظاً. راجع ما قاله بن حليم عن الملك في حفل العشاء في بيت السفير الأمريكي في طرابلس يوم ١٩٦٤/١/١. راجع مبحث " تداخل وصراع المصالح السياسية والاقتصادية " بفصل " حكومة فكيني .. تنامي الصراع الداخلي " .

خصومات فكيني

يكاد يجمع معاصرو تلك الفترة أن الدكتور فكيني كان نظيف الذمة المالية، كما كان إداريا كفؤاً وذا توجهات وطنية وقومية وتقدمية. ولا يوجد شك في أن الأوضاع الإدارية والسياسية في ليبيا يومذاك كانت في حاجة إلى توفّر مثل هذه الصفات فيمن يترأس الحكومة خلال تلك الفترة.

غير أنه وللأسف – وكما يبدو من شهادات معاصري تلك الفترة – فقد كان للدكتور فكيني مع تلك الخصال صفات أخرى كانت موضع استهجان من قبل كثيرين، كما أدخلته في خصومات سياسية/شخصية كان بالإمكان تجنبها وكانت البلاد في غنى عنها إذ أنها عرقلت مسيرة حكومته وأسهمت في سقوطها قبل أن تتمكن من تنفيذ برنامجها الإصلاحي الذي كانت الدولة في مسيس الحاجة إليه.

من هذه الصفات المعيبة التي ينعت بها فكيني معاصروه؛ غروره وتعنّته وعدم استعداده للاستماع إلى وجهات نظر الأطراف الأخرى، وعدم واقعيته وخضوعه لتأثير بعض أقاربه على قراراته، بل ذهب البعض إلى اتهامه بوجود ميول جهوية/طرابلسية لديه.

كان طبيعياً، لا سيما في مجتمع كالمجتمع الليبي، أن تخلق له هذه الصفات حزازات وخصومات كثيرة؛ مع الملك [٢٣]، ومع وليّ العهد وأنصاره [٢٤]، ومع ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي [٢٥] وجماعته، ومع قائد عام قوات الأمن الفريق محمود بوقويطين [٢٦] وبعض معاونيه من ضباط الشرطة وقوات الأمن، ومع عدد كبير من أعضاء البرلمان [٢٧] ومع عدد من وزراء الحكومة السابقة، وبعض شيوخ القبائل في برقة [٢٨]، وحتى مع الشارع الليبي المعروف بمقته لصفات الكبر والعجرفة لا سيما من جانب المسئولين. ومن جهة أخرى فقد كان طبيعياً جداً أن تخلق مؤهلاته المتميزة ونجاحاته التي حققها، وشعبيته التي نالها في بعض الأوساط الليبية، **بعض الغيرة لدى عدد من معاصريه ومنافسيه من رجال النخبة السياسية.**

لقد أشار إلى هذه الحقيقة الدكتور **مجيد خدوري** في الصفحة **(٣٥٦)** من كتابه حيث أورد به:

---

٢٣ راجع المبحث الأول من هذا الفصل بعنوان " نفسية الملك ومزاجه " .

٢٤ راجع مبحث " وضع وليّ العهد وعلاقاته " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " .

٢٥ راجع مبحث " وضع ناظر الخاصّة الملكية وعلاقاته " بالفصل نفسه.

٢٦ راجع مبحث " صورة جديدة من الصراع " ومبحث " محاولة اغتيال مزعومة " بالفصل نفسه.

٢٧ راجع مبحث " صورة جديدة من الصراع " بالفصل نفسه ومبحث " العلاقات مع ايطاليا " بفصل " حكومة فكيني .. ملامح سياسة خارجية جديدة " .

٢٨ راجع على الخصوص ما ورد بتقارير السفارة البريطانية ذوات الأرقام VT 1015/32، VT 1015/54 ، VT 1015/63، VT 1015/65 بتاريخ ٤/١٣، ٦/٤، ٩/٢١، ١٩٦٣/١٠/٢٨ على التوالي. راجع أيضاً مبحث " منذ مجيء فكيني " بفصل " حكومة فكيني .. ومشروع البيضاء كعاصمة ".

" .. إن المؤلف سمع في رحلته الأخيرة إلى ليبيا (صيف ١٩٦٤) نقداً موجهاً للفكيني من أفراد لهم منزلتهم وخبرتهم في السياسة الليبية يتركز أكثره على عدم تقديره (أي فكيني) للأوضاع والظروف الداخلية – التي كان بعيداً عنها في الحقبة الماضية – وإعتداده بنفسه مما أبعد عنه رجالات الحكم السابقين، وجهات أخرى كان في غنى عن إعراضها، وربما كان استفاد منها لو حاول استشارتها .. "

على أي حال، فنحن لا نريد من وراء الاشارة إلى هذه الخصومات أن نلقى بالملائمة فيها جميعاً على فكيني [٢٩] أو أي طرف من الأطراف الأخرى، ولكننا نهدف فقط وبصورة أساسية إلى تنبيه القارئ إلى **وجود هذه الخصومات منذ فترة مبكرة وقبل وقوع أحداث الطلبة الدامية في يناير ١٩٦٤. إننا لا نشك في أن إدراك هذه الحقيقة قد يساعد في تفسير وفهم الأسباب التي جعلت كل طرف منها يتصرف بالطريقة التي تصرف بها في أعقاب تلك الأحداث.**

والذي يعنينا أن نتوقف عنده في هذا المقام هو الخصومة التي قامت **بين رئيس الوزراء الدكتور فكيني وبين قائد عام قوات الأمن الفريق محمود بوقويطين** منذ مرحلة مبكرة من تولىّ فكيني رئاسة الوزارة.

لقد تناول **سامي حكيم** هذه الخصومة بإسهاب وتحامل ظاهر ضد بوقويطين لا يخلو في اعتقادنا من افتراء في كتابه **" حقيقة ليبيا "** حيث جاء فيه [٣٠] :

" .. وتزعّم حملة المعارضة ضد حكومة الدكتور فكيني، محمود بوقويطين قائد قوة دفاع برقة ومدير الشرطة في الحكومة الاتحادية. [٣١]

وبدأت هذه المعارضة عندما قصد إلى منصور بن قداره بوصفه وزيراً للمالية وأبلغه أنه كان يتقاضى من الحكومات الليبية المتعاقبة منحة شهرية قدرها خمسة آلاف من الجنيهات وأنه يأمل أن تستمر الحكومة الجديدة في دفع هذه المنحة له لقاء ما يؤديه لها من خدمات، وبعد أن استمع وزير المالية إلى هذا السر الخطير طلب إلى صاحبه أن يمر عليه بعد أيام بعد أن يفاتح رئيس الوزراء في الموضوع ويتلقى التعليمات بشأنه.

ولما فوتح الدكتور فكيني أمر برفض هذه المنحة الخاصّة، ثم أخطر منصور بن قداره محمود بوقويطين بهذا الرفض فأصيب بصدمة بالغة أعلن على إثرها استعداده لقبول مبلغ ٣٠٠٠ جنيه في الشهر

---

٢٩ زعم صلاح الدين سالم حسن في رسالته للدكتوراة أن فكيني كان يشكو من أن الملك كان لا يسمح له بتنفيذ برنامجه الاصلاحي الذي كان يعتزم القيام به. م. س. ص (٣٦٧).

٣٠ م. س. ص (٣٠٣ – ٣٠٥).

٣١ هذا الوصف غير دقيق فقد جرى إلغاء الحكومة الاتحادية في ابريل ١٩٦٣ ولم يحدث أن تولى بوقويطين هذا المنصب إطلاقاً فضلا عن عدم وجود هذا المنصب حتى مع أيام الحكومة الاتحادية.

بدلاً من خمسة فلم يستجب الوزير إلى هذا الطلب لأن المبدأ مرفوض من أساسه. [٣٢]

ولم يسكت محمود بوقويطين على هذا الحرمان فحاول تعويضه عشرات المرات إذ جاء إلى وزير المالية بعد أيام وأبلغه بأن الحكومة البريطانية سلمت أسلحة إلى قوة دفاع برقة بمبلغ مليون ومائتي ألف جنيه وأنه يطالب الحكومة بتسليمه هذا المبلغ. وقدم إليه كتاباً بهذا الشأن تاريخه ٣٠ من يونيو ١٩٦٣ يتضمن بيان المعدات وقيمتها.

وفوجئ وزير المالية بهذا الطلب الغريب الذي رفضه على الفور لأن هذه الأسلحة هبة من الحكومة البريطانية لقوة دفاع برقة، فضلاً عن أن الحكومة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن توفير الأسلحة بطرقها الخاصّة وليست قوة دفاع برقة. [٣٣]

ولم يكن من اليسير الهيّن على محمود بوقويطين أن تغمض عيناه على هذا الموقف الذي وقفته منه حكومة الدكتور فكيني فأشتد صراعه معها ودسّه لها، ثم تطور هذا الدس والصراع عندما أحاط (بوقويطين) بعض الوزراء بعدد من الرجال يحصون عليهم تحركاتهم ويستمعون إلى أحاديثهم، بل وصلت به الجرأة إلى استئجار غرف في إحدى الفنادق المجاورة لمنزل الدكتور فكيني حشرت بنفر من هؤلاء ليرصدوا حركاته ويتعقبوه، بالإضافة إلى بعض الوزراء الذين وضعوا أنفسهم في خدمة بوقويطين.

ونازل محمود بوقويطين الحكومة عندما اتفقت كلمته مع محمد بن عثمان الصيد لترشيح نفسه لرئاسة مجلس النواب ضد مرشح الحكومة مفتاح عريقيب، وأنفق الصيد وأعوانه المال بغير حساب وقدرت الحكومة ما صرف في هذا السبيل بنحو ٧٥ ألف جنيه، ورغم ذلك الانفاق فاز مرشح الحكومة.

واتضح للحكومة من التحقيقات التي أجرتها حول هذا الترشيح أن محمود بوقويطين ومنصور المحجوب رئيس الجامعة الاسلامية ألقيا بثقلهما في المعركة الانتخابية السابقة، الأمر الذي دعا الحكومة إلى أن تطلب من الملك الاستغناء عن خدماتهما، فوافق على تنحية منصور المحجوب، أما محمود بوقويطين فظلّ في مركزه. " [٣٤]

---

٣٢ لا ندري من أين استقى هذه المعلومات المفصلة حول الموضوع. ومن غير المستبعد في رأينا أن تكون الحكومات السابقة درجت على وضع مبلغ شهري تحت تصرف الفريق بوقويطين للإنفاق منه على بعض المسائل الأمنية الطارئة مثلما هي الحال بالنسبة للمخصصات الموضوعة تحت تصرف رئيس الوزراء لمواجهة مثل هذه المصروفات. وهذا التقليد معروف في معظم دول العالم.

٣٣ في اعتقادنا أن هذا الموضوع افتراء محض وهو قائم على تصور فاسد لدى سامي حكيم حول أداء الأجهزة الحكومية الليبية وكيفية سداد ثمن مشترياتها سواء من الموارد أو البضائع أو الأسلحة.

٣٤ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في مبحث " صورة جديدة من الصراع " بفصل " حكومة فكيني وتواصل الصراع الداخلي " .

وقد ألمح الدكتور **مجيد خدوري** في كتابه إلى الخصومة بين فكيني وبوقويطين على النحو التالي[٣٥] :

" ... وكان بين الفكيني وبوقويطين منافسة قديمة هوت إلى المستوى الشخصي فكشفتها هذه الحادثة " [٣٦]

أما السيد **مصطفى بن حليم** فقد تعرّض لهذه الخصومة بين فكيني وبوقويطين في كتابه " ليبيا.. انبعاث أمة .. وسقوط دولة [٣٧] " على النحو التالي:

" ... ثم بدأ فكيني محاربة الفساد بإلغاء ترتيبات مالية مشبوهة كان سلفه يقوم بها بتوزيع الهبات والمرتبات الشهرية السرية من المال العام على بعض من ذوى النفوذ في الحاشية الملكية وذوى النفوذ والحظوة لدى الملك أمثال الفريق محمود بوقويطين قائد قوة دفاع برقة، كذلك بعض من رؤساء القبائل البرقاويين.

وكان لإلغاء فكيني هبات ومنح بن عثمان لأصحاب النفوذ إلغاءً فورياً دون مقدمة أو تفسير واجتماعاته المتعددة مع المعارضين واستماعه لآرائهم ومقترحاتهم وخطاباته وبياناته التي بشّر بها بمحاربة الفساد أينما كان، كان لهذه الخطوات التقدمية أثرها البعيد في إثارة حفيظة المنتفعين، فاتهموه بعدم التقدير للأوضاع الداخلية وتجاهل ركائز النظام من المجاهدين السابقين وأولئك " المخلصين " الذين يتولون المراكز الحساسة وبدأوا حملة مستترة ضد الرئيس الشاب لدى القصر الملكي ولدى أصحاب النفوذ.

ثم حاول سلفه بن عثمان أن يستعيد بعضاً من نفوذه السياسي المفقود فحاول الترشيح لمنصب رئيس مجلس النواب وبذل مالاً وجهداً كثيراً لشراء أصوات بعض النواب كما استعان ببعض المتذمرين من فكيني، ولكنه فشل بصوت واحد (خصصت التقاليد البرلمانية رئاسة مجلس النواب لنائب من طرابلس نائبين أحدهما من برقة والآخر من فزان).

" **وكان بين الرجلين فكيني وبوقويطين ودّ مفقود** لا سيما بعد أن أوقف فكيني المنح والهدايا التي كان يقدمها سلفه لبوقويطين " .

أما رئيس الوزراء الأسبق **محمد عثمان الصيد** الذي عرف بخصومته الشديدة مع الدكتور فكيني إلى درجة العداء، فلم يتحدث في مذكراته صراحة عن وجود خصومة بين فكيني والفريق بوقويطين، إلا أنه زج باسم الأخير في سياق حديثه عن محاولة الاغتيال التي زعم الصيد أن فكيني استهدفه بها في أواخر عام ١٩٦٣. [٣٨]

---

٣٥ م. س. ص (٣٥٨).

٣٦ يقصد أحداث الطلبة في بنغازي.

٣٧ م. س. ص (٢٨٨).

٣٨ راجع الصفحات (٢٧٢ – ٢٧٤) من مذكرات الصيد. راجع أيضاً مبحث " محاولة اغتيال مزعومة " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " .

وفي اعتقادنا فإن الخصومة بين فكيني وبوقويطين ترجع إلى أبعد مما ورد في المقتطفات السابقة[٣٩] . وأيا ما كانت الأسباب الكامنة وراء هذه الخصومة، فالذي يُعنينا هنا التأكيد على أنها كانت موجودة ومنذ مرحلة مبكرة سابقة على أحداث الطلبة في بنغازي [٤٠]، وهو ما يجب أخذه في الاعتبار عند فهم طلب فكيني من الملك إعفاء بوقويطين من منصبه عقب تلك الأحداث ورفض الملك الاستجابة لذلك الطلب.

---

٣٩ سوف نتناول هذه الأسباب من وجهة نظرنا في المبحث التالي " خصومات بوقويطين ومزاج قوات الأمن في برقة " .

٤٠ أورد صلاح الدين سالم حسن في رسالته للدكتوراة أن فكيني أورد في إفادته أمام محكمة الشعب (نوفمبر ١٩٧١) أنه كان يعتبر النفوذ الذي كانت تتمتّع به قوات الأمن والجامعة الاسلامية وشيخها (يقصد منصور المحجوب) كان سبباً من أسباب الفساد في البلاد، وأنه كان عازما على تقليص ذلك النفوذ. وأكد الدكتور صلاح حسن أنه سمع الشئ ذاته من رئيس الديوان الملكي على الساحلي خلال المقابلة التي أجراها معه في ٢١ يونيه ١٩٧١.
م. س. ص (٣٦٧).

خصومات بوقويطين
ومزاج قوات الأمن العام في برقة

لا خلاف أن الفريق **محمود بوقويطين** [41] كان رجلا بدويا قحا وشبه أميّ، إلا أنه كان صاحب سابقة في الجهاد ضد الطليان ومحط ثقة الملك إدريس منذ سنوات بعيدة وحتى قبل أن تحصل ليبيا على استقلالها ويصبح الأمير إدريس ملكاً عليها.

وظل بوقويطين على رأس **قوة دفاع برقة** منذ تأسيسها وعلى إمتداد سنوات **النظام الاتحادي** (ديسمبر ١٩٥١ – ديسمبر ١٩٦٢)، وأصبح منذ ١٥ ديسمبر ١٩٦٢ قائداً عاماً لقوات الأمن [42] (على مستوى المملكة).

وكمعظم قادة الشرطة/الأمن في العالم (لا سيما العالم العربي) فقد اشتهر بوقويطين **بالغلظة والصرامة**. وعلى الرغم من أنه لم يُسجلّ أن قامت الشرطة في ولاية برقة طوال هذه السنوات بإستعمال العنف أو التعذيب أو القتل بحق مواطني الولاية إلا أنه ظلت لبوقويطين ولقوة دفاع برقة صورة سلبية وسيئة **عند أهالي مدينة بنغازي**، وهي صورة لم تخل من التجني والتحامل والمبالغة وترجع إلى الواقعة التي شهدتها مدينة بنغازي يوم **١٩٥١/٧/٧** عندما قامت الشرطة (البوليس) في **إمارة برقة** (قبل حصول ليبيا على استقلالها) بالتصدي بعنف للمظاهرة الاحتجاجية التي نظمتـّها بالمدينة في ذلك اليوم عناصر من **جمعية عمر المختار**، وقامت تلك القوات بقيادة **محمود بوقويطين** بمداهمة مقر الجمعية وتحطيم محتوياته، كما قامت – بناءً على أوامر من الحكومة – بإلقاء القبض على معظم زعماء الجمعية وكثير من شبابها، وكان من مضاعفات ذلك الحادث أن أصدرت حكومة الإمارة بتاريخ **١٩٥١/٧/٨** مرسوماً يقضي بحلّ الجمعية ومصادرة أموالها، كما صدرت أحكام بالسجن على عدد من رجالاتها [43] وكان ذلك إيذانا **بقيام هوة بين رجال برقة وزعمائها (من البادية والحضر) وهي هوة زادت مع الأيام إتساعاً وكانت أحد أسباب الصراع داخل نخبها السياسية والشرائح المكونّة لمجتمعها** [44] . أما **أهالي مدينة طرابلس**، فعلى الرغم أنهم لم يحتكوّا ببوقويطين، إذ لم يكونوا خاضعين للشرطة التي كان يرأسها، إلا أن عدوى كراهية بوقويطين والتحامل عليه سرت إليهم ربما في سياق نفورهم من كل ما هو " **بدوي** " ، ولعل العناصر ذات التوجهات الحزبية في الولايتين (برقة

---

٤١ راجع ما ورد حول شخصية الفريق بوقويطين بمبحث " تنافس بين الجيش وقوات الأمن " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " بالمجلد الثالث/الجزء الأول.

٤٢ راجع مبحث " الشروع في إلغاء النظام الاتحادي " بفصل " حكومة فكيني .. وإلغاء النظام الاتحادي ".

٤٣ راجع مبحث " نحو تقرير المصير " بفصل " على طريق الاستقلال – المخاض العسير " ص (٢٤٩) المجلد الأول/الجزء الأول.

٤٤ تردّدت أصداء هذا الخلاف على لسان محمد بشير المغيربي أحد زعماء جمعية عمر المختار خلال اجتماعه بالقنصل الأمريكي في بنغازي يوم ١٩٦٣/٢/١٠، راجع التقرير رقم A-275 المؤرّخ في ١٩٦٣/٢/١٩ الملف POL 2 Libya

وطرابلس) من خلال تفاعلها المشترك، لعبت دوراً في إنتشار كراهية بوقويطين في سياق كراهيتها وعدائها لكل ما يمت بصلة للنظام الملكي ولرموزه وأركانه.

كما أن من الأمور التي لعبت دوراً في إنتشار هذه الكراهية لبوقويطين – وبالتالي لقوة دفاع برقة التي يرأسها – على مستوى المدن البرقاوية الرئيسية (وعلى الأخص بنغازي ودرنة) أنه كان صهراً **لآل الشلحي**، وبالتالي كان محسوباً عند بعض الناس ضمن زمرتهم وما كانت تمثله في نظرهم من استغلال للنفوذ. وقد رسّخ هذه الصورة الكريهة في نظر هؤلاء أيضاً ما قام به بوقويطين من اجراءات – حتى لو كانت بناءً على رغبة الملك وبقرار من حكومة مصطفى بن حليم يومذاك – في أعقاب **اغتيال ناظر الخاصّة الملكية إبراهيم الشلحي** في ٥ أكتوبر ١٩٥٤، وهي الاجراءات التي تمثلت في اعتقال عدد كبير من رجالات أسرة السيد أحمد الشريف السنوسي إثر عملية الاغتيال التي نفذها أحد شبابها. فضلاً عما أورده بن حليم في مذكراته (ص ١٢١ – ١٢٢) كيف أن بوقويطين أمر، زيادة في التشفي، بإلقاء جثة منفذ الاغتيال (السيد الشريف محي الدين السنوسي) بعد إعدامه أمام مبنى رئاسة الوزراء (حيث جرت عملية اغتيال الشلحي) ليتسلمها أهلها هناك. "

وفضلاً عن ذلك فقد كان لبوقويطين خصوماته الشخصية مع **عدد من الشخصيات ذات المكانة** لدى بعض القبائل البرقاوية من أمثال **عبد القادر العلام** (أحد زعماء قبيلة العبيدات) **والسنوسي لطيوش** (أحد زعماء قبيلة المغاربة) وقد جلبت هذه الخصومة بدورها المزيد من أسباب الكراهية ضد بوقويطين بل والحساسية ضد قبيلة " **البراعصة** " التي ينتمي إليها والتي شكّل أبنائها نسبة عالية في تركيبة قوة دفاع برقة.

وبالإضافة إلى ذلك فقد كان بوقويطين مكروهاً في **أوساط الجيش الليبي** (على مستوى قيادة الجيش وعلى مستوى الضباط والجنود) [٤٥] وذلك بسبب الدور الذي ظل يلعبه في أن تكون لقوة دفاع برقة الأفضلية على الجيش في شتى النواحي (المرتبات، التسليح...).

وفي أواخر فترة حكومة محمد عثمان الصيد، وإثر الشروع في إلغاء النظام الاتحادي (١٩٦٢/١٢/٧) جرى في ١٥ ديسمبر ١٩٦٢ تعيين الفريق بوقويطين قائداً عاما لقوات الأمن على مستوى المملكة (وليس على مستوى ولاية برقة كما كان الحال في ظل النظام الاتحادي) غير أن هذا التغيير في وضع الفريق بوقويطين، وإن كان قد وسّع من نطاق صلاحياته من جهة إلا أنه فرض قيوداً على هذه الصلاحيات من جهة أخرى حيث أصبح بوقويطين خاضعاً من حيث التبعية الإدارية لوزير الداخلية [٤٦] . وبالطبع فما كان لشخص في طبيعة بوقويطين وخلفيته أن يقبل بهذه الوضعية الجديدة أو يرضخ لمتطلباتها بسهولة وسرعة [٤٧] . ومن ثمّ فقد أدت هذه الحالة الجديدة إلى قيام أزمة بينه وبين رئيس الوزراء يومذاك **محمد عثمان الصيد** وبين أول

---

٤٥ راجع مبحث " تنافس بين الجيش وقوات الأمن " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " المجلد الأول/الجزء الثالث. ويلاحظ أن نسبة أبناء المدن (الحضر) في الجيش هي أعلا منها في قوة دفاع برقة، كما أن مستوياتهم التعليمية كانت في عمومها أفضل من نظرائهم في قوة دفاع برقة وقوات الأمن.

٤٦ راجع المادة الأولى من قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٢ بشأن قوة الأمن.

٤٧ وبخاصّة أن قانون قوة الأمن الجديد نصّ على أن الملك هو القائد الأعلى لقوات الأمن.

وزير للداخلية **أحمد عون سوف** وهي الأزمة التي أسفرت عن استبدال وزير الداخلية بآخر جديد [٤٨] . وبالطبع فقد أدّت هذه الأزمة إلى إضافة بند جديد في قائمة خصومات بوقويطين وسبب من أسباب كراهيته لا سيما عند أهالي منطقة طرابلس التي ينتمي إليها الوزير المبعد.

ومن جهة أخرى فلا يخفى أنه إذا كان الفريق بوقويطين مؤهلاً لهذا المنصب الجديد (قائد عام قوات الأمن) بحكم أقدميته ورتبته (فهو صاحب أعلى رتبة عسكرية في البلاد) وبحكم ولائه المطلق للملك وثقة الملك فيه، إلا أنه لم يكن يملك القدرات والمؤهلات التعليمية والإدارية لتولى هذا المنصب، وكان هذا **يعني بالضرورة أن تستغرق منه عملية التكيّف مع متطلبات المنصب الجديد وقتاً أطول لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار الصعوبات والتعقيدات الإدارية والتنظيمية التي صاحبت عملية إلغاء النظام الاتحادي وإقامة حكومة مركزية موحدة لأول مرة في ٢٥ ابريل ١٩٦٣.**

وعندما تولىّ **الدكتور فكيني** رئاسة الوزارة في **١٩ مارس ١٩٦٣** كان الفريق محمود بوقويطين يمارس مهام منصبه الجديد وفقاً لمزاجه وفهمه الخاص وقد تكرّس هذا الوضع من خلال التعديل الذي أدخل على المادة (٦٨) من الدستور في ظل حكومة فكيني نفسه والتي أصبحت تنص على أن " **الملك هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة في المملكة الليبية. ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها وأمنها وتشمل الجيش وقوات الأمن** [٤٩]، كما تعزّز أيضاً بعودة **ونيس القذافي** لمهام وزارة الداخلية في الوزارة الجديدة (التي ألفها فكيني)، حيث عرف عن القذافي أنه ظل على علاقة عمل جيدة مع بوقويطين أيام كان الأول رئيساً للمجلس التنفيذي لولاية برقة قرابة سبع سنوات كان الثاني خلالها (بوقويطين) قائداً لقوة دفاع برقة.

وأخذاً في الاعتبار الصفات الشخصية والخلفية الاجتماعية والتعليمية والفكرية والسياسية لكل من الدكتور فكيني والفريق بوقويطين، كان طبيعياً أن يقوم بينهما **نفور شخصي** منذ مرحلة مبكرة.

- فالرجلان ينتميان إلى جيلين مختلفين سناً وتعليماً وثقافة وتوجّهات.
- وأحدهما ذو ميول طرابلسية وجمهورية والآخر ذو ميول برقاوية وملكية.

ولا نستبعد أن يكون هذا النفور قد تحوّل لدى الفريق بوقويطين إلى نوع من الكراهية والعداء نحو فكيني بعد وقت قليل من استلام الأخير لرئاسة الوزارة بسبب عدة عوامل طارئة ..

---

٤٨ صدر هذا المرسوم بتعيين ونيس القذافي خلفاً لأحمد عون سوف وزيراً للداخلية في ١٩٦٣/٣/٦ أي قبيل سقوط حكومة الصيد بأقل من أسبوعين. أشار إلى هذه الأزمة المستر جون دورمان المستشار بالسفارة الأمريكية في تقريره المؤرّخ ٢٣ فبراير ١٩٦٣ ذي الرقم الاشاري A-202 515 الملف POL 23 Libya

٤٩ كانت المادة (٦٨) تنص قبل تعديلها على أن " الملك هو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة الليبية " راجع مبحث " التعديلات الدستورية " بفصل " حكومة فكيني .. البداية الواعدة " .

٥٠ الوزيران هما حامد العبيدي وزير التخطيط والتنمية ومحمد ياسين المبري وزير المواصلات والأشغال العامة. وقد أورد صلاح الدين سالم حسن في رسالته للدكتوراة أن المبري هو من قبيلة (البراعصة) وهذا غير صحيح.

- ✓ فحكومة فكيني ضمت لأول مرة وزيرين [٥٠] من قبيلة واحدة هي قبيلة " **العبيدات** " الغريم القديم والمستمر لقبيلة " **البراعصة** " التي ينتمي إليها بوقويطين في حين أنها لم تضم أي وزير من القبيلة الأخيرة.
- ✓ كما أن فكيني عبّر منذ مرحلة مبكرة عن موقف معاد لفكرة جعل مدينة " البيضاء " عاصمة للبلاد (مع العلم بأن الفريق بوقويطين ينتمي إلى هذه المدينة وكذلك قبيلته).
- ✓ وإذا صح أن فكيني أوقف " **المخصصات المالية السرية** " التي درجت الحكومات السابقة على وضعها تحت تصرف بوقويطين .. فلا يوجد شك في أن ذلك سيكون أحد أسباب كراهية الأخير لفكيني.
- ✓ ولا يوجد شك في أن رئيس الوزراء السابق **محمد عثمان الصيد** وخصم فكيني اللدود استطاع أن يزوّد بوقويطين بالمزيد من أسباب الكراهية والعداء لفكيني.

ثم تحولت الكراهية بين الرجلين إلى " **منازلة سياسية** " عندما اختار بوقويطين الانضمام إلى كل من **محمد عثمان الصيد ومنصور المحجوب** (رئيس الجامعة الاسلامية) في مسعاهم لحشد أصوات أعضاء مجلس النواب ضد مرشح فكيني (مفتاح عريقيب) لرئاسة مجلس النواب في دورته الاستثنائية الخامسة والتي جرت انتخاباتها مساء يوم ١٩٦٣/١٢/٧ (أي قبل أحداث الطلبة بنحو شهر تقريبا).

وبالطبع فقد شكّل فوز المرشح (مفتاح عريقيب) الذي كان يحظى بتأييد الحكومة في تلك الانتخابات (حتى لو كان بصوت واحد) هزيمة لبوقويطين وشريكيه (الصيد والمحجوب) وهو ما نحسب أنه قد زاد من كراهيته لفكيني **وبخاصّة أن الأخير لم يتوقف عند هذا الحد، بل توجّه إلى مقابلة الملك يوم ١٤ ديسمبر ١٩٦٣ طالباً منه إقالة كل من الفريق بوقويطين** (قائد عام قوات الأمن) والشيخ منصور المحجوب (شيخ الجامعة الاسلامية) من منصبيهما. وقد رأينا كيف أن الملك استجاب لطلب فكيني بشأن الشيخ **منصور المحجوب** فعيّن بديلاً عنه الشيخ **عبد الحميد عطية الديباني** في منصب شيخ الجامعة الاسلامية (يوم ١٩٦٣/١٢/٢٢) ولم يستجب لطلبه بإقالة بوقويطين. وبالطبع فقد كان من شأن هذه الخطوة أيضاً أن تزيد من كراهية بوقويطين لفكيني. [٥١]

إذن فليس من المبالغة في شيء القول بأن الكراهية بين الرجلين كانت قد بلغت أوجها خلال الفترة قبيل وقوع أحداث الطلبة في بنغازي يومي ١٣، ١٤ يناير ١٩٦٤.

أما بالنسبة **لمزاج قوات الأمن العام** (الشرطة) في برقة عموماً وبنغازي على وجه الخصوص، فمن المعروف أن غالبية ضباطها[٥٢] وأفرادها هم من أبناء **القبائل البرقاوية** [٥٣]، وأن

---

٥١ سلفت الاشارة من قبل أن فكيني اشترط على الملك من أجل قبوله منصب رئيس الوزراء أن يتوقف العمل في مشروع بناء مدينة البيضاء كعاصمة للبلاد.

٥٢ عندما وقعت أحداث الطلبة كان العقيد **عبد الونيس العبّار** (من قبيلة العواقير) يشغل منصب حكمدار بنغازي وكان العقيد **السنوسي الفزاني** (من الأخوان السنوسيين) يشغل منصب قائد القوة المتحركة في برقة.
وكان النقيب أحمد حسين (من قبيلة الدرسة) الضابط المسئول عن مركز البركة أحد مراكز الشرطة التابعة لحكمدار بنغازي.

٥٣ راجع عمر الطيب " ليبيا اليوم " م. س. ص (٥٣).

نسبة كبيرة منهم هم من أبناء قبيلة " **البراعصة** " التي ينتمي إليها الفريق بوقويطين. ولا نشك في أن تلك القوات كانت تعيش يومذاك في مزاج يغلب عليه الاستياء؛ فهي تحسّ بأنها فقدت الكثير من نفوذها ووضعها المتميز الذي كانت تحظى به في ظل النظام الاتحادي وقوة دفاع برقة، ولابد أنها كانت تحس بأنها في طريقها إلى فقدان المزيد من نفوذها البرقاوي من خلال اتجاه حكومة فكيني للتخلي عن فكرة " **البيضاء** " كعاصمة، كما لا شك في أنه كان يصلها – على الأقل على مستوى ضباطها – ما يتعرّض له " قائدها العام " من مضايقات وضغوط متواصلة من رئيس الوزراء بل ومطالبة بعزله وإقصائه.

هكذا كان " **مزاج** " الفريق بوقويطين ومزاج قوات الأمن/ الشرطة في بنغازي في مطلع عام ١٩٦٤ وفي الأيام التي سبقت خروج مظاهرات الطلبة يومي ١٣، ١٤ يناير من ذلك العام.

فهل كانت الأحداث الدامية التي شهدتها مدينة بنغازي يوم ١٤ من يناير – كما ذهب البعض – محاولة من الفريق بوقويطين للكيد لخصمه فكيني ولإحراجه مستغلاً غيابه في القاهرة لحضور مؤتمر القمة العربي، ومستغلاً مزاج " الاستياء " المسيطر على قوات الشرطة في بنغازي وكبار ضباطها ؟

وفيما نترك للباحثين في تاريخ دولة الاستقلال أن يقولوا كلمتهم حول هذه الأحداث والمسئول الحقيقي عن تحريكها ودوافعه، في ضوء ما يتوفر من معلومات وشهادات وإفادات، إلا أننا لا نتردّد، بناءً على ما قدمناه من عرض مؤسس على ما جاء بوثائق الخارجيتين الأمريكية والبريطانية المفرج عنها، في التعبير عن قناعتنا باستبعاد أن يكون الفريق بوقويطين – رغم تسليمنا بمسئوليته العامة عن الأمن في البلاد – قد قام بتوظيف واستغلال سلطاته على الشرطة والقوات المتحركة في بنغازي وأصدر إليها الأوامر بالإعتداء على الطلبة المتظاهرين وإطلاق الرصاص عليهم مما سبب في مقتل ثلاثة منهم وجرح العشرات.

إن من بين الأسباب التي تدعونا للوصول إلى هذه القناعة، **أنه لم يُعرف في السابق عن الفريق بوقويطين أنه أصدر مثل هذه الأوامر** للشرطة في بنغازي على امتداد السنوات الاحدى عشر التي كان خلالها مسئولاً عن الشرطة وقائداً لقوة دفاع برقة رغم كثرة المظاهرات التي نظّمت خلالها وعلى الرغم من أن بعضها كان أضخم وأخطر من مظاهرات يومي ١٣، ١٤ يناير ١٩٦٤.

وفضلاً عن ذلك فإننا لا نحسب أنه كان يخفى على بوقويطين – رغم كل ما يمكن أن يتهم به من قصور في تفكيره أو أن تبلغه درجة خصومته مع فكيني – أن يدرك أن أي عمل تقوم به الشرطة خارج نطاق القانون سوف يكون مسئولاً عنه مسئولية مباشرة قبل غيره من رجال الحكم وفي مقدمتهم رئيس الوزراء.

إن هذا كله يجعلنا نرجّح أن تكون هذه الأحداث التي شهدتها مدينة بنغازي يوم ١٤ يناير إما **نتاجاً صرفاً لرعونة واستهتار بعض ضباط الشرطة والقوة المتحركة في بنغازي** التي

وجدت في بعض التصرفات الاستفزازية التي قام بها الطلاب المتظاهرون خلال يوم ١٣ يناير[٥٤] محرّكاً ومثيراً، أو أن تكون بتحريك " **يد خفية** " غير ليبية متربصة استغلت المناخ العام السائد في البلاد (الاستياء العام + الخصومات بين رجال النخبة السياسية) والذي لم يكن خافيا على الدوائر الأجنبية، وتدخّلت في تلك المظاهرات بطريقة خفية استفزازية محسوبة وصلت بالحالة في بنغازي إلى ما وصلت إليه.

٥٤ وعلى الأخص رفع صورة عبد الناصر بديلاً لصورتي الملك وولي العهد، وإلقاء الحجارة من فوق سطح مبنى الجامعة على الشرطة المحيطة بالمبنى وجرح عدد منهم.

الاستقالة

في هذه الأجواء المشحونة .. وبهذه النفسية والمزاج، تلقّى **الملك إدريس** أخبار الأحداث الدامية التي وقعت بمدينة بنغازي بتطوراتها المتسارعة، من خلال ما نقل إليه عنها من قائد عام قوات الأمن الفريق **محمود بوقويطين** (الذي كان موجوداً طوال المدة بطرابلس حيث كان الملك أيضاً) ومن الدكتور **علي نور الدين العنيزي** وزير شئون البترول وعضو اللجنة الوزارية التي بعث بها مجلس الوزراء إلى بنغازي يوم ١٥ يناير للتحقيق في الأحداث. [٥٥]

وفي مساء يوم **١٩ يناير** رجع الوفد الليبي المشارك في القمة العربية برئاسة وليّ العهد والذي كان رئيس الوزراء [٥٦] ضمن أعضائه. ولا ندري ما إذا كان فكيني قد قام بمقابلة الملك إثر عودته أم لم يقم. وكل الذي أوردته الوثائق بشأن تحركات رئيس الوزراء منذ عودته تتلخص في:

- أن مجلس الوزراء أصدر قراراً يوم **١٩ يناير** بإيقاف خمسة من ضباط الأمن في بنغازي عن أعمالهم إلى حين إنتهاء التحقيق بشأن الأحداث (كان ذلك قبل وصول فكيني من القاهرة).
- أن رئيس الوزراء قام يوم **٢٠ يناير** بالخروج من شرفة مكتبه بطرابلس وخطب في المتظاهرين [٥٧] المتجمعين في ساحة مبنى رئاسة الوزارة ووعدهم بأن تأخذ العدالة مجراها بالنسبة لأحداث بنغازي وطلب من المتظاهرين الإخلاد إلى الهدوء والتوقف عن تسيير المظاهرات.
- وجّه الدكتور فكيني يوم ٢٠ يناير كلمة عبر الإذاعة إلى الشعب الليبي تناول فيها مشاركة ليبيا في القمة العربية كما أشار فيها إلى الأحداث التي شهدتها مدينة بنغازي. كما وعد فيها بأن تأخذ العدالة مجراها بالنسبة لتلك الأحداث. [٥٨]

وتجمع الوثائق والمصادر على أن الدكتور فكيني قام يوم **٢١ يناير بمقابلة الملك إدريس وخيّره بين إقالة قائد عام قوات الأمن الفريق محمود بوقويطين وبين قبول استقالته واستقالة حكومته، وأن الملك أبلغ رئيس وزرائه يوم ٢٢ يناير أنه أختار قبول استقالته.**

---

٥٥ قام الملك يوم ١٦ يناير بتكليف وكيل الديوان الملكي في بنغازي بتقديم تعازي الملك إلى أسرتي الطالبين القتيلين.

٥٦ أحد الأسئلة المهمة التي يجب طرحها حول هذه الأزمة هو لماذا بقى فكيني في القاهرة حتى مساء يوم ١٩ يناير على الرغم من أن مؤتمر القمة العربية بالقاهرة أنهى أعماله يوم ١٧ يناير. إن البعض كان يتوقع من فكيني أن يعود إلى بلاده حتى قبل أن يختتم المؤتمر أعماله. راجع الملحق (٦) المتضمن مقررات مؤتمر القمة العربي الأول.

٥٧ سيلحظ القارئ أن هناك تبايناً كبيراً حول ما نقل عن محتوى هذا الخطاب وللأسف فليس لدينا في الوقت الحاضر ما يدل بشكل قاطع عما جاء فيه.

٥٨ من المهم أيضاً العثور على نصّ هذا الخطاب.

يقول الدكتور **مجيد خدوري** في هذا الصدد [٥٩]:

" في وسط هذا الجو المكفهر عاد الفكيني إلى طرابلس على وجه السرعة وأذاع بياناً على الشعب وعد فيه بالتحقيق في أمر إطلاق النار وفي معاقبة المسئولين. وبالفعل قررت الحكومة إيقاف بعض ضباط البوليس المتهمين بالإعتداء على الطلبة وإحالتهم إلى القضاء للإقتصاص. وهنا تصدى محمود أبوقويطين، رئيس قوة دفاع برقة وقوات الأمن الليبية حتى وفاته في خريف سنة ١٩٦٤، لرئيس الحكومة انتصاراً لرجال شرطته الذين قاموا بواجبهم الرسمي ورأى في النظر بشئون الشرطة أمراً يعود إليه بصفته قائداً عاماً. وكان بين الفكيني وأبي قويطين منافسة قديمة هوت إلى المستوى الشخصي فكشفتها هذه الحادثة. فانبرى الرجلان إلى المبارزة السياسية. ولما كان الفكيني رئيساً للحكومة فقد كان على القائد أبي قويطين طاعة رئيسه وتنفيذ قرارات الحكومة. ولكن أبوقويطين رأى في هذه الحادثة خطراً على الأمن العام وعلى نظام الحكم نفسه، فوقف في وجه رئيس الحكومة يعارضه. فذهب الفكيني إلى الملك شاكياً أبا قويطين وطلب عزله. ولو أن الفكيني طلب من الملك طاعة أبي قويطين لما كان في وسع الملك أن يرفض تأييد رئيس حكومته، ولكن طلب العزل لشخص أمضى طوال حياته في خدمة بلاده ومليكه أمر آخر. وقد وضع طلب الفكيني الملك إدريس في مأزق حرج فوعد رئيس حكومته أن ينظر فيه خلال يوم أو يومين. ولكنه في اليوم التالي أخبر رئيس حكومته برفض طلبه فأرسل الفكيني استقالته وقبلها الملك في الحال يوم ٢٢ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٦٤. "

أما المستر **دي كاندول** فقد تناول الموضوع بعبارة موجزة جداً جاء فيها [٦٠]:

" ... واعتبر رفض رئيس الوزراء مقصراً لأنه لم يكن حازماً بما فيه الكفاية لمواجهة مثل ذلك التهديد الخطير للأمن العام، بل إن بعض تصريحاته خلال الأزمة بدت تنم عن الخضوع لتأثير الجمهورية العربية المتحدة وبتاريخ ٢٢ استقال فكيني وتولى بدلاً منه محمود المنتصر... "

أما **سامي حكيم** فقد تناول موضوع استقالة حكومة فكيني بطريقته المعتادة فأورد في كتابه " هذه ليبيا " :

" ... أما بالنسبة لمحمود بوقويطين الذي حمّلته اللجنة الوزارية كل المسئولية [٦١] فقد تولى أمره الدكتور محي الدين فكيني عندما طلب من الملك إقالته من منصبه وتقديمه إلى المحاكمة مع الضباط المتهمين. ولكن الملك رفض هذا الطلب لأن

---

٥٩ م. س. ص (٣٥٨).

٦٠ م. س. ص (١٣١).

٦١ لم يقدم سامي حكيم في أي من كتبه ما يعزّز هذا الزعم فلم يورد أي مقتطفات من تقرير اللجنة الوزارية تذهب إلى ما زعمه حكيم.

الموافقة عليه تعني أولاً التخلي عن القوة الباطشة التي تسنده وتحميه، وثانياً ضرب الشلحيين [٦٢] بمحاكمة أكبر وأقوى عناصرها.

" وكان لابد إزاء موقف الملك من أن يقدم محي الدين فكيني استقالة حكومته فقبلها الملك في الحال. "

كما أورد في كتابه " حقيقة ليبيا " [٦٣] بهذا الخصوص:

" ... ورفض الملك المساس بمحمود بوقويطين فرأت الوزارة في رفض طلبها خطراً على الأمن وسلامة البلاد فقرر مجلس الوزراء الاستقالة من الحكم وكتب الدكتور الفكيني استقالة مسببة بعثها إلى الملك يوم ٢٢ من يناير ١٩٦٤ أوضح فيها ما سبق، فقبلها الملك في الحال. "

السيد مصطفى بن حليم رئيس الوزراء الأسبق تناول موضوع الاستقالة في مذكراته التي أصدرها في عام ١٩٩٢ بعبارة جاء فيها [٦٤] :

"... استمرت المظاهرات لعدة أيام حتى رجع رئيس الوزراء من قمة القاهرة، فسارت المظاهرات إلى مبنى رئاسة الوزراء، وخرج فكيني وخطب في المتظاهرين ثم أسرع إلى الملك وطلب منه إقالة الفريق محمود بوقويطين (قائد قوات الشرطة) باعتباره المسئول عن حوادث بنغازي الدامية. وقال الملك أن بوقويطين لم يكن في بنغازي يوم حدوث المظاهرات، ولا يمكنه (أي الملك) إقالة من يحمل أكبر رتبة عسكرية في البلاد دون تحقيق وتمحيص، ولكن فكيني ألح في طلبه، فما كان من الملك إلا أن طلب منه أن يقدم استقالته على الفور..."

ثم عاد السيد **بن حليم** وتطرق إلى الموضوع ذاته مرة ثانية في كتابه الأخير " **ليبيا – انبعاث أمة .. وسقوط دولة** " فأورد به [٦٥] :

" ... ثم تكهرب جو الشباب بعد عودة رئيس الوزراء من القمة العربية وأذاع بياناً قوياً على الشعب أكد فيه إجراء تحقيق في أمر إطلاق النار ثم ألقي خطاباً حماسياً عاطفياً في جموع الطلبة ووعدهم بإيقاع أشد العقاب بمن تثبت مسؤوليته بإطلاق النار على الشعب وقرر إيقاف بعض المتهمين من ضباط الشرطة ثم أسرع إلى القصر الملكي وقابل الملك وهو بحالة عصبية متوترة. غير أن الفريق محمود بوقويطين قائد قوة دفاع برقة والرجل المقرب من الملك كان قد سبقه لدى الملك. وكان بين الرجلين فكيني وبوقويطين ودّ مفقود لا سيما بعد أن أوقف فكيني المنح والهدايا التي كان سلفه يقدمها لأبوقويطين، ويبدو أنه سبق

٦٢ الاشارة هنا إلى البوصيري الشلحي ولا يخفى أنه على الرغم من أن بوقويطين صهر لآل الشلحي إلا أن ولاءه كان دوماً للملك.

٦٣ م. س. ص (٣٠٧).

٦٤ م. س. ص (١٣٨).

٦٥ م. س. ص (٢٩٠ – ٢٩١).

فكيني لدى الملك وتصدى لرئيس الوزراء في محاولته محاكمة ضباطه وعقابهم بأشد العقوبات كما ورد في خطاب فكيني، ولا شك كذلك أنه حذر الملك من اتجاهات رئيس الوزراء العربية القومية المتطرفة وخطر تلك السياسة على الاستقرار في البلاد وبعبارة موجزة سمّم آبار الثقة: ثقة الملك في رئيس وزرائه[٦٦] قبل أن يستقبل الملك رئيس الوزراء ويعرض عليه وصفاً مفصلاً أميناً للحوادث الدامية التي نتج عنها سقوط ضحايا من الشباب الليبي وجرح مئات منهم وعنف الشرطة وقمعها للطلبة وإطلاق الرصاص عليهم. ثم أنهى عرضه بطلب عزل قائد قوة دفاع برقة وتقديمه هو والمسؤولين من ضباطه إلى القضاء العادل.

ويبدو أن الملك فوجئ بطلبات رئيس الوزراء ورأى أن ليس من الحكمة والعدل عزل من يحمل أعلى رتبة عسكرية في قوات الأمن بعد خدمة ثلاثين سنة من التفاني والإخلاص في خدمة الملك والوطن، أن يعزله قبل إجراء تحقيق دقيق، لا سيما وأن بوقويطين كما أفهم الملك لم يكن في بنغازي عند قيام المظاهرات. ولكن فكيني أبى أن يقبل البقاء في منصبه دون إيقاف بوقويطين وتقديمه للمحاكمة وأن يكون رجال الشرطة جميعهم بما فيهم قائدهم مسؤولين أمامه كرئيس للوزراء وأصر وألح على الملك أنه لا يمكنه حمل مسؤولية الحكم دون أن يكون له السلطة التامة على أجهزة الأمن. وأنهى الملك المقابلة بأن وعد رئيس الوزراء أنه سيفكر ويبلغه قراره بعد فترة قصيرة. وفي اليوم التالي أرسل إلى رئيس الوزراء طالباً استقالته ... "

أما **محمد عثمان الصيد** فقد قام هو الآخر بالاشارة إلى موضوع الاستقالة في مذكراته " **محطات من تاريخ ليبيا** " [٦٨] بالعبارات التالية التي لا تخلو من التحامل على الدكتور فكيني بل وحتى الافتراء بحقه:

" ... وبعد أن سمع الفريق بوقويطين خطاب محي الدين فكيني قابل الملك وشرح له ما حدث، وكان رأيه أن الحكومة هي السؤولة لأنها أهملت الأمر ولم تعره أي اهتمام إلى أن وصل إلى ما وصل إليه. وكان الملك قد تتبع خطاب فكيني، عندئذ طلب الملك من الدكتور على الساحلي رئيس الديوان إبلاغ محي الدين فكيني بتقديم استقالته فوراً، لأنه انسان فاشل على حد تعبيره.

وأخبر رئيس الديوان محي الدين فكيني بقرار الملك، فتأثر جداً، إلى حد أنه بكي، وراح يستعطف رئيس الديوان أن يبلغ الملك بأنه على استعداد للتراجع

---

٦٦ السيد بن حليم يصور الملك كأنه رجل ساذج ولا يعرف شيئاً عن سياسات ومواقف شخصية فكيني وكان في انتظار أن يسمع كلام بوقويطين عنه ثم يقوم بتبني كل ما قاله بوقويطين له.

٦٧ من الواضح أن السيد بن حليم لا يعلم بأن فكيني كان قد سبق له أن طلب من الملك قبل شهر تقريباً إقالة الفريق بوقويطين.

٦٨ م. س. ص (٢٧٦ – ٢٧٧).

عن أي خطأ ارتكبه، وطلب منحه فرصة أخرى. وكان جواب الملك أن يقدم استقالته فوراً أو سيصدر قراراً بإقالته. ورضخ فكيني للأمر الواقع. ولم يكن قد أمضى في منصبه أكثر من عشرة أشهر، وقد أخبرني بتفاصيل هذه الواقعة الدكتور على الساحلي [٦٩] رئيس الديوان الملكي. "

الاستقالة في الوثائق الأمريكية

سنعرض تحت هذا العنوان بعض المقتطفات مما ورد بعدد من الوثائق الأمريكية المتعلقة بإستقالة حكومة الدكتور فكيني.

مقابلة مع رئيس الديوان الملكي

بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٦ استقبل رئيس الديوان الملكي الدكتور **على الساحلي** بمكتبه السفير الأمريكي **آلن لايتنر** وجرت بين الاثنين محادثة مطوّلة أعد السفير عنها تقريراً بعثه إلى الخارجية الأمريكية مؤرّخاً في ١٩٦٤/١/٣٠ ويحمل الرقم الاشاري **(A-247)** كان من بين ما جاء به بشأن استقالة الدكتور فكيني [٧٠]:

" قمت بزيارة على بك الذي قام على الفور وروى لي قصة مثيرة حول الأحداث المثيرة ودوره إزاءها. لقد أبلغني بأنه مجهد وموجع القلب ويتمنى أن يترك منصبه في أسرع وقت. إلا أن صديقه القديم فكيني وبعض أصدقائه الآخرين ألحّوا عليه أن يرجئ اتخاذ مثل هذه الخطوة حتى تهدأ الأوضاع بعض الشئ ... "

"أبلغني على بك أنه أثناء غياب رئيس الوزراء، **كان هو المسئول عن اتخاذ معظم القرارات التي صدرت (عن الحكومة) فور وصول الأنباء المتعلقة باضطرابات بنغازي** إلى طرابلس. قال أن مصادر معلوماته الخاصّة في بنغازي، ومعظمهم من أفراد أسرته، هي التي أبلغته بالأخبار الأولية بشأن تلك الاضطرابات. في هذا الوقت **كان رئيس الوزراء بالوكالة (منصور بن قداره) قابعاً في مكتبه وأصيب عملياً بالانهيار لدى بلوغ الأنباء إليه.** كان اقتراح قداره في البداية أن **تستقيل الحكومة على الفور.** لكن على بك أبلغه بأن ذلك الاجراء غير سليم في ظل الأزمة القائمة. ووفقاً لأقوال على بك فقد قام منذ تلك اللحظة بتولي الأمور في يده كما ظل بن قداره ووزير الداخلية (ونيس القذافي) في حالة تشاور مستمر معه، وكانا يتبعان ما يشير به عليهما بما في ذلك دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وإرسال وفد وزاري إلى بنغازي وإصدار الأوامر للشرطة في بنغازي بعدم إطلاق الرصاص. وعندما عاد رئيس الوزراء (من القاهرة)

٦٩ راجع ما ورد على لسان الدكتور الساحلي خلال المقابلة التي جرت بينه وبين السفير الأمريكي لايتنر بمكتب الأول يوم ٢٦ يناير ١٩٦٤ (عقب استقالة فكيني).

٧٠ التقرير موجود بالملف POL 15 Libya وهو بعنوان " مقابلة مع علي الساحلي رئيس الديوان الملكي، ملاحظات حول مظاهرات بنغازي وتغيير الحكومة " " " Ali Sahli, Royal Diwan Chief, " Comments on Benghazi Demonstrations, Change of Government

يوم الأحد (١٩ يناير) تشاور مع علي بك الذي حثه على **تصعيد الأمر** بالتوجه إلى الملك وتخييره بين إقصاء بوقويطين أو قبول اسقالته (استقالتهِ فكيني). وقد اتبع فكيني هذه النصيحة متوقعاً أن تؤدّي إلى عزل بوقويطين. على أي حال، طلب الملك من فكيني أن يعود إليه في اليوم التالي لمعرفة جوابه. وبدون أن يتشاور الملك مع علي بك، قام بإبلاغ فكيني في اليوم التالي قبول استقالته. لقد علّق علي بك قائلاً بأن **تلك الخطوة كانت خطأ فادحاً من جانب الملك**. لقد اتخذ فكيني الاجراء الوحيد الممكن أمامه [٧١]. أما الملك فعلى الرغم من أنه كان في انتظار فرصة تسنح له لتغيير رئيس الوزراء إلا أنه ما كان له أن يقصيه من منصبه بسبب هذه القضية. "

ومضى السفير لايتنر في تقريره:

" لقد عبّرت (لعلي الساحلي) عن استغرابي كيف أن الملك لم يصرّ على أن يبقى فكيني في الحكم على الأقل إلى حين أن يتم تجاوز هذه الأزمة وفيما بعد يمكنه تغيير الحكومة. وعلق على بك بأن هذا هو عين ما كان سينصح به الملك فيما لو كان أخذ استشارته. [٧٢] "

"لقد كان على بك في غاية التبرم بسبب عدم قيام الملك بأخذ رأيه حول قبول استقالة فكيني. لقد قال بأن المراسيم الملكية تم إعدادها بقصر السواني في طرابلس، وجرى تسليم المراسيم إليه في اللحظة الأخيرة دون ترك أي فرصة له للمراجعة بشأنها. وعند تلك اللحظة ذكر على بك أنه قال للملك بأنه يعلم بأن القرار تم اتخاذه بالفعل، ولكنه يودّ من الملك أن يعلم أنه (أي الساحلي) يعارض هذا القرار بشدة. " How Strongly he Disagreed with the King's Decision " لقد قال علي بك أنه أبلغ الملك بأنه لا يجادل في سلامة قرار الملك بتغيير الحكومة غير أنه يعتقد بأن توقيت التغيير غير مناسب بالمرة، وأن الملك أضر بنفسه كما أضر بالبلد بهذا الإجراء، وطلب على بك من الملك إعفاءه من مسئولياته غير أن الملك لم يستجب لهذا الطلب. [٧٣]"

ثم يضيف **السفير الأمريكي** في تقريره عن لقائه بالدكتور **على الساحلي:**

" ثم واصل على بك حديثه متناولاً الخطورة التي ينظر من خلالها إلى الخطأ الذي وقع فيه الملك. وقبل أن تصل المحادثة بيننا إلى نهايتها سألت على بك عما إذا كان يرى أن الحالة الآن تتلخص في أنه **(إذا كان انشغالنا في الماضي منصبّاً على ما يمكن أن يحدث في ليبيا عند وفاة الملك، فإن الأمر يستوجب علينا الآن أن ننشغل بحالة عدم الاستقرار الداخلي في ليبيا حتى مع وجود الملك على قيد الحياة)** وقد ردّ على بك بأنه يوافقني على هذا الرأي. وأنه قال هذا الكلام بالفعل للملك، كما اضاف أنه حذر الملك بأنه **كانت هناك فرصة غيرعادية أمام الجيش للقيام بإنقلاب عسكري لو أراد**. ويبقى هذا احتمالاً قائما. "

---

٧١ هذا من وجهة نظر على الساحلي بالطبع، وإن المرء يستغرب إزاء رد فعل الساحلي تجاه قبول الملك استقالة فكيني " فالساحلي هو الذي اقترح على فكيني أن يُصعّد الأمر مع الملك وأن يخيره بين إقالة بوقويطين وبين قبول الاستقالة .. أليس من المفروض أن يتضامن الساحلي مع فكيني وأن يصر على قبول استقالته أيضاً ؟!

٧٢ كيف يمكن أن يحدث ذلك مع إصرار فكيني على إقالة بوقويطين أو قبول استقالته هو ؟ !

٧٣ يستبعد البعض أن تكون لدى الساحلي الجرأة أن يواجه الملك بتلك الكلمات.

ومقابلة مع بن حليم

وفي اليوم التالي لاستقالة الدكتور فكيني (١٩٦٤/١/٢٣) ألتقى السفير الأمريكي **لايتنر** برئيس الوزراء الأسبق مصطفى بن حليم في مكتبه بطرابلس مستطلعاً وجهات نظره حول التطورات المتعلقة بتغيير الحكومة. وفي يوم ١٩٦٤/١/٣١ بعث السفير إلى واشنطن تقريراً بما سمعه من بن حليم كان من بين ما جاء فيه [٧٤]:

" قمت بزيارة بن حليم لأتحادث معه حول تغيير الوزراة والحالة الراهنة (في ليبيا). أبلغني بن حليم أنه يعتقد أن **الملك ارتكب خطأ جسيماً** بتخليه عن حكومة فكيني بسبب ما أثير حول أحداث بنغازي. لقد علم بن حليم من **سيف النصر عبد الجليل** (وزير الدفاع) [٧٥] أن الملك كان غاضبا جداً من فكيني لقيامه بمخاطبة المتظاهرين [٧٦] شخصياً، ولأنه ربط نفسه – بصورة ما – بمطالبهم المنادية بإقصاء قائد عام قوات الأمن بوقويطين. قال **بن حليم** أنه كان من واجب رئيس الوزراء أن يحصر حديثه في التأكيد للمتظاهرين بأن العدالة سوف تأخذ مجراها وأن من تثبت إدانته، أيّا من كان، سوف ينال العقاب المناسب. لقد قام فكيني فيما بعد بمقابلة الملك ليطلب منه إقالة بوقويطين، وبالتالي فلم يترك الملك سوى أمام خيار وحيد وهو قبول استقالته. لقد قال الملك لفكيني بأنه سوف يفكر في الموضوع ويعطيه جوابه في اليوم التالي. وفي اليوم التالي أبلغ الملك فكيني بكل هدوء – وهو ما كان مفاجأة له – قبول استقالته. كما قام الملك بإستدعاء كل من محمود المنتصر وحسين مازق وكلف الأول بتشكيل الوزارة الجديدة. "

وعلق السفير لايتنر في تقريره:

" ووفقاً لوجهة نظر بن حليم فإن الملك، بقبوله استقالة فكيني، **أضعف مكانته الخاصّة وعزّز من وضع فكيني الذي تنظر إليه الجماهير الآن، أكثر من أي وقت مضى، كبطل، وفي الحقيقة فإنه في نظرهم الآن أقرب إلى أن يكون شهيداً**. قال بن حليم أن الملك كان مستاءً من فكيني منذ مدة وكان يبحث عن كيفية مناسبة لإخراجه من الوزارة، غير أنه ما كان له أن يستخدم هذه القضية لتحقيق تلك الغاية. وأضاف بن حليم مقترحاً أنه إذا كان الملك لا يرغب في إقصاء بوقويطين، فكان بمقدوره أن يؤكد للناس عزمه على القيام بكل ما في وسعه من أجل إنزال العقوبة المناسبة بالجناة، ثم يقوم بعد عودة الأمور إلى مجراها، بدعوة محمود المنتصر لتأليف الوزراة الجديدة ... "

---

٧٤ التقرير يحمل الرقم الاشاري (A-249) بالملف POL 15 Libya

٧٥ في الحكومة المستقيلة وفي الحكومة الجديدة.

٧٦ الاشارة هنا إلى المظاهرة التي جرت يوم ١٩٦٤/١/٢٠ وتواجدت بالساحة أمام مكتب رئيس الوزراء بطرابلس.

ولقاء مع رئيس أركان الجيش

وفي يوم الجمعة ١٩٦٤/١/٢٤ التقى على متن طائرة البعثة الاستشارية العسكرية الأمريكية كل من رئيس أركان الجيش الليبي الزعيم **نوري الصديق** والرجل الثاني في السفارة الأمريكية المستر **جون دورمان** John Dorman وجرت بين الاثنين محادثة تضمنها التقرير رقم (A-246) الذي بعث به الأخير إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٩٦٤/١/٣٠ (الملف POL 23-3 Libya) وكان من بين ما جاء فيه:

" ... عندما سئل **الزعيم الصّديق** عن العناصر المحرضة على الاضطرابات التي وقعت أجاب بأنه لا يعلم من هم على وجه اليقين. وعبّر عن اعتقاده أن **الأخوان المسلمين** لم يكونوا مشاركين فيها بشكل فعال. وأضاف وربما يكون بعض **البعثيين والشيوعيين** متورطين فيها على الرغم أن الأهداف النهائية لكل منهما من وراء إثارة هذه الاضطرابات على درجة كبيرة من التباين. كما عبّر عن اعتقاده بأنه لا يتوقع أن تقع في ليبيا اضطرابات كبيرة. وعندما سئل عن **احتمال تدخّل الجيش** في الوضع الحالي قال الصّديق أنه في مثل هذه الظروف لا يتم أي تحرك من الجيش إلا بناءً على تعليمات محددة من الملك، ولا يعتقد أن الملك يمكن أن يصدر مثل هذه التعليمات ما لم تخرج الحالة بالكامل عن حدود السيطرة عليها، وفي الوقت الحالي فإن الجيش خاضع لتعليمات صارمة تلزمه بالبقاء في ثكناته. "

" وعندما سئل الزعيم نوري عن **احتمال وقوع انقلاب عسكري** في الوقت الحاضر الذي يعتبر بصفة خاصّة مواتياً لأن تقوم وحدات من الجيش بدعم الشعب في مواجهة الشرطة والحكومة والملكية ؟ أجاب بأن **مثل هذا التحرك العسكري مستحيل** بسبب الرقابة المحكمة على الجيش كما أضاف بأنه لا توجد أي عناصر بعثية أو شيوعية في صفوف الجيش. "

" وواصل الزعيم نوري حديثه قائلاً بأن **فكيني ذكي جداً**، ومن الصعب جداً تصديق حقيقة أنه استقال بسبب رفض الملك إقصاء بوقويطين، غير أن هذا هو ما حدث بالفعل وأضاف بأن الملك كان سيظهر على درجة أعلى من الحكمة لو أنه قام بابعاد بوقويطين عن مسرح الأحداث بعض الوقت وربما إرساله في رحلة إلى خارج البلاد إلى أن يهدأ الغبار ... "

الاستقالة في التقارير البريطانية

بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٠ وقبل أن يقوم السفير البريطاني الجديد في ليبيا المستر **ساريل** R.G. Sarell بتقديم أوراق اعتماده، بعث بتقرير إلى وزير الخارجية البريطاني المستر **بتلر** R.A. Butler بعنوان " سقوط حكومة فكيني " " Libya: The Fall of the Fekini Government " [٧٧] تناول فيه وصفاً للأحداث التي شهدتها مدينة بنغازي وغيرها من المدن الليبية منذ ١٣ يناير ١٩٦٣ [٧٨] كما تعرّض فيه لملابسات استقالة الدكتور فكيني ولدلالات وتداعيات هذه الاستقالة. [٧٩]

---

٧٧ التقرير يحمل الرقم الاشاري VT 1015/41 بالملف FO 371/178 855

٧٨ راجع الفصل السابق " حكومة فكيني .. وأحداث الطلبة الدامية " مبحث " في الوثائق البريطانية " .

٧٩ سنعرض في المبحث التالي لدلالات وتداعيات هذه الاستقالة.

وجاء في هذا التقرير فيما يتعلق بملابسات **الاستقالة** الفقرات التالية:

" (٦) من التقارير التي وردت فيما بعد، يبدو أن الدكتور فكيني قابل الملك يوم ٢١ يناير وطلب منه إقصاء بوقويطين (وهو الهدف الذي كان يسعى إلى تحقيقه منذ وقت مضى). ويبدو أن الملك طلب من رئيس وزرائه أن يعود لمقابلته في اليوم التالي كي يبلغه بقراره. في هذا الوقت كان الملك يتعرّض لضغوط من عدة جهات [٨٠]. فمن جهة كان الملك قد استقبل **وفداً ضم أربع شخصيات من " لجنة مواطني بنغازي "** وكان برفقتهم بعض أقارب الطالبين القتيلين وقدم الوفد إلى الملك عدداً من المطالب تتضمن معاقبة المسئولين عن أحداث بنغازي وحلّ القوة المتحركة أو ضمّها إلى الجيش. كما أن عدداً من **أعضاء البرلمان من بينهم رئيس مجلس النواب** وقّعوا على **عريضة** طلبوا فيها من الملك دعوة البرلمان للانعقاد ولمناقشة الوضع وبحث إقصاء بوقويطين. [٨١] "

" (٧) وفي مواجهة الخيار مباشرة بين بوقويطين والدكتور فكيني قرر الملك يوم **٢٢ يناير** قبول استقالة رئيس الوزراء. وجرى الإعلان عن ذلك عبر الإذاعة بعد ظهر ذلك اليوم، كما جرى في الوقت ذاته الإعلان عن دعوة **محمود المنتصر** لتأليف الوزارة الجديدة كما أعلن على الفور عن تشكيلة تلك الوزارة وهو ما يدلّ على أن الأمر جرى تدبيره مسبقاً. إن اثنين من الوزراء الجدد هم سفراء بالخارج ومن المستبعد أنه أمكن الاتصال بهما واستشارتهما منذ سقوط فكيني. لم يجر نشر كتاب استقالة فكيني [٨٢]. وقد ورد أنه **فكيني تلقى قرار الملك قبول استقالته باندهاش.** "

مقتطفات أخرى

روث فيرست Ruth First مؤلفة كتاب " **الثورة المراوغة** " [٨٣] أشارت إلى أحداث الطلبة واستقالة فكيني على النحو التالي:

" مع بداية عام ١٩٦٤ دعى عبد الناصر إلى اجتماع للدول العربية بالقاهرة للتخطيط لإجراء في مواجهة خطة اسرائيل لتحويل مياة نهر الأردن. لقد أعلن الملك تأييده للاجتماع غير أنه اعتذر عن حضوره شخصياً. وعندما قام طلبة الجامعة والمدارس بتسيير مظاهرة تأييداً للمؤتمر جرى تفريقهم بواسطة قوة دفاع برقة. أدت المصادمات إلى قتل طالبين وجرح العديد. تمّ في طرابلس تنظيم جنازة رمزية [٨٤]. وقام رئيس الوزراء بتقديم استقالته. كان رئيس الوزراء قد طلب من الملك إقالة قائد قوة دفاع برقة صهر عمر الشلحي مستشار الملك [٨٥]. **غير أن الملك**

---

٨٠ راجع مبحث " نفسية الملك ومزاجه " بهذا الفصل.
٨١ من المهم العثور على هذه العريضة.
٨٢ من المهم أيضاً الحصول على خطاب استقالة فكيني ومعرفة ما ورد به من أسباب.
٨٣ The Eclusive Revolution م. س. ص (٩٠ – ٩١).
٨٤ هذا هو المصدر الوحيد الذي أشار إلى موضوع الجنازة الرمزية في طرابلس.
٨٥ لم يجر تعيين عمر الشلحي مستشاراً للملك إلا في عام ١٩٦٩.

فضّل الاستغناء عن رئيس وزرائه في وقت كان قد جرى فيه الكشف عن عدد من المحاولات التي استهدفت النظام. لقد كان بوقويطين بالنسبة للملك رجلاً لا يمكن الاستغناء عنه على عكس رئيس الوزراء. "

أما **صلاح الدين سالم حسن** فقد تناول استقالة فكيني في رسالته للدكتوراة على النحو التالي[٨٦]:

" لقد ثبتت صحة وجهة نظر فكيني المبكرة بشأن التجاوزات التي ارتكبتها الشرطة. ومن ثمّ فقد قرر حسم هذا الأمر بعيداً عن أي تساهل. قام بمقابلة الملك وقال له بحسم أنه لن يبقى في رئاسة الوزارة إلا إذا تم إقصاء قائد قوات الأمن محمود بوقويطين وجرى تقديمه إلى المحاكمة مع بقية الضباط المسئولين عن الحادث وجرى حلّ قوات الأمن وأعيد تنظيمها.[٨٧]

" لم يكن متوقعاً أن يقوم الملك حتى بمجرد التفكير في هذه الشروط. لقد أغضب هذا الإنذار الملك وأثاره، كما وضعه أمام فرصة مناسبة للتخلص من فكيني. "

" لقد تشاور الملك مع بعض قدامي الساسة وقرر في النهاية تعيين **محمود المنتصر** رئيساً للوزارة. جرى الإعلان عن الحكومة في اليوم التالي وخرجت المظاهرات الغاضبة مطالبة بإستمرار فكيني.[٨٨]

أما **عقيل بربار** فقد أورد في رسالته[٨٩] بشأن الاستقالة:

" عاد رئيس الوزراء فكيني من القاهرة إلى طرابلس، وعبّر عن أسفه الشديد للأحداث. وقد ورد أنه قابل الملك يوم ٢١ يناير وطلب منه إقالة كل من محمود بوقويطين قائد عام قوات دفاع برقة والسنوسي الفزاني قائد قوة القوة المتحركة ومحاكمتهم مع بقية الضباط المسئولين عن إطلاق النار. ولما كان الملك غير راض من انزعاج رئيس وزارته بسبب الأحداث فقد ردّ على رئيس وزرائه بأن طلب منه تقديم استقالته. "

جون رايت من جانبه تناول في كتابه السالف الاشارة إليه استقالة فكيني بعبارات جاء فيها[٩٠]:

" لقد اشتهر رئيس الوزراء فكيني بأنه ليبرالي (تحرري) وأنه إصلاحي. وقد ورد أنه توجّه لمقابلة الملك إدريس (الذي كان يقيم بقصره في منطقة سواني بن يادم بمنطقة طرابلس، ليطلب منه إقالة بوقويطين الذي يعتبر، بصفته قائد قوة دفاع برقة، مسئولاً، ولو شكلياً، عن تصرفات

---

٨٦ م. س. ص (٣٧١ – ٣٧٢).

٨٧ أورد الدكتور صلاح الدين أنه سمع هذه المعلومة من الدكتور على الساحلي خلال المقابلة التي أجراها معه يوم ١٩٧١/٦/١٠ وأن الدكتور فكيني قال نفس الشئ خلال إفادته أمام محكمة الشعب في شهر نوفمبر ١٩٧١. هامش (٦٧) بالرسالة.

٨٨ نسب الدكتور صلاح الدين هذا الكلام للدكتور على الساحلي خلال مقابلته معه يوم ١٩٧١/٦/٢٢.

٨٩ م. س. ص (١١٩).

٩٠ م. س. ص (٩٨).

الشرطة في بنغازي على الرغم من أنه كان بعيداً عن المدينة وقت وقوع الأحداث فيها [٩١]. كان بوقويطين صهراً لناظر الخاصّة الملكية الراحل ابراهيم الشلحي، وقد فضّل الملك قبول استقالة فكيني على أن يقبل بوقويطين. كانت البلاد تعيش حالة اضطرابات واسعة، وكانت الولاءات (للعرش) موضع شك، ومن ثمّ فإن الاستغناء عن شخصية من وزن بوقويطين وأحد أعضاء الدائرة الضيقة القريبة من الملك، هو أشد صعوبة عليه من الاستغناء عن رئيس الوزراء. "

٩١ أورد المستر رايت في الهامش (٣٦) من كتابه (ص ١١٦ – ١١٧) أن فكيني قال أمام " محكمة الشعب " في عام ١٩٧١ بأنه طلب من الملك إقالة بوقويطين ومحاكمته، كما أنه طلب محاكمة كبار ضباط قوة دفاع برقة والقوة المتحركة وشرطة بنغازي وطرابلس. كما طلب أيضاً حل قوة دفاع برقة والقوة المتحركة وإعادة تنظيم الشرطة وتسليح الجيش وإعطاء الجيش الصلاحيات للقيام بدوره الحقيقي. نقلاً عن (ملخص ب. ب. س. للإذاعات العالمية. الشرق الأوسط / ٣٨٣١/أ / ٤ – ٥).

دلالات وتداعيات

عندما توجه الدكتور محي الدين فكيني يوم **٢١ يناير ١٩٦٤** لمقابلة الملك وطلب منه أن يختار بين قبول استقالته إو إقالة الفريق محمود بوقويطين لم تكن تلك هي المرة الأولى التي عرض فيها فكيني استقالته على الملك [٩٢]، كما لم تكن هي المرة الأولى التي طلب فيها فكيني من الملك إقصاء بوقويطين وإحالته على التقاعد. غير أن هذه **هي المرة الأولى التي يوضع فيها الملك أمام هذا الخيار مباشرة بين رئيس وزرائه فكيني وبين الفريق بوقويطين.**

وفي اعتقادنا، وفي ضوء ما أوردناه في المباحث السابقة من هذا الفصل، فإن الملك **لم يتردّد لحظة في اتخاذ قراره وتحديد إختياره.** فليبق بوقويطين وليذهب فكيني .. ذلك أنه بمقدروه أن يجد بكل بساطة بديلاً لفكيني وربما أفضل وأقل إزعاجاً منه له، في حين أنه ليس بمقدروه أن يجد بديلاً أفضل أو أوفى أو أهلاً لثقته من بوقويطين وبخاصّة في ضوء المخاوف والهواجس [٩٣] التي كانت تسيطر عليه في تلك الفترة. [٩٤]

وفي اعتقادنا أيضاً فإن الملك عندما طلب من فكيني أن يعود إليه في اليوم التالي ليبلغه قراره حول الاختيار بينه وبين بوقويطين لم يكن يبحث عن فسحة من الوقت ليتأمل ويفكر في الموضوع ولكن **من أجل اتخاذ الترتيبات للتشاور مع رئيس الوزراء الجديد البديل لفكيني.** [٩٥]

وبالطبع فلم يكن خافياً على الملك **النتائج والتداعيات** التي يمكن أن تترتب على اختياره وقراره.

يقول الدكتور **مجيد خدوري** في كتابه **" ليبيا الحديثة .. دراسة في تطورها الدستوري"** [٩٦]:

> " قامت مظاهرت صاخبة على إثر استقالة فكيني إذ أن عامة الشعب اعتبرت الاستقالة احتجاجا على تصرف الشرطة تجاه المتظاهرين بينما كانت الاستقالة في الواقع الحلقة الأخيرة من سلسلة حوادث التوتر التي نشأت بين فكيني وخصومه. وكانت المظاهرات قد أخذت اتجاهاً عدائياً ليس ضد الشرطة فحسب، بل وقد انعكس ذلك أيضاً على نظام الحكم وكادت تؤدّي إلى ثورة عارمة في أنحاء البلاد. كان من الطبيعي إذن أن يلتفت الملك إلى محمود المنتصر أول رئيس وزراء في ليبيا، الذي سبق له أن سيطر على مواقف مثل

---

٩٢ أفاد تقرير السفارة الأمريكية المؤرّخ في ١٩ فبراير ١٩٦٤ رقم (A-271) أن الملك كان يفكر في إقالة فكيني مع نهاية شهر رمضان أي بعد ١٥ فبراير ١٩٦٤. الملف POL 15 Libya

٩٣ راجع مبحث " نفسية الملك ومزاجه " من هذا الفصل.

٩٤ هذا بالطبع بالإضافة إلى قناعة الملك بأن بوقويطين لم يكن متورطا في تلك الأحداث ولا مسئولاً عنها.

٩٥ نرجّح أن يكون إستدعاء المنتصر ومازق من قبل الملك (الذي أشارت إليه التقارير) تم يوم ٢١ يناير عقب استقباله الأول لفكيني وليس يوم ٢٢ يناير الذي أبلغ فيه الملك فكيني قبول استقالته. وينبغي أن نتذكر أن الملك كان يفكر – كما سلفت الاشارة – في استبدال فكيني بعد نهاية شهر رمضان (أي بعد ١٥ فبراير ١٩٦٤).

٩٦ م. س. ص (٣٥٨ – ٣٥٩).

هذه أيام كان حزب المؤتمر، بزعامة بشير السعداوي، يقيم البلاد ويقعدها ضد النظام الاتحادي، وكان اختيار الملك للمنتصر خطوة موفقة في تهدئة البلاد، إذ برهن المنتصر على أنه من أقوى عناصر البلاد ويتصف بالنزاهة والإخلاص لبلاده ومليكه ... "

أما السيد **مصطفى بن حليم** فيورد في كتابه " ليبيا .. انبعاث أمة .. وسقوط دولة " في هذا الصدد[٩٧]:

" ..... وقوبل نبأ استقالة فكيني بوجوم شعبي تام وأسف شديد في الأوساط التقدمية وخيبة أمل فيما كانت تتوقعه من إصلاحات شاملة وسياسة عربية قومية فتزايدت المظاهرات الصاخبة في أجزاء الوطن وتعالت الهتافات ضد الشرطة وتداخلت فيها هتافات ضد نظام الحكم وضد الملك، بل عمّت البلاد موجة عدائية ضد نظام الحكم والشرطة والسلطة والنظام الملكي نفسه وكادت تؤدّي إلى ثورة شعبية عارمة. "

عودة إلى المقابلة مع الدكتور الساحلي

أشرنا من قبل [٩٨] إلى جوانب من المقابلة التي جرت بين رئيس الديوان الملكي الدكتور **على الساحلي** وبين السفير الأمريكي **لايتنر** بمكتب الأول يوم **٢٦ يناير ١٩٦٤**، ويحسن أن نتناول في هذا المبحث بقية ما دار في تلك المقابلة إذ أنه يلقي الضوء على بعض دلالات وتداعيات استقالة الدكتور فكيني. يقول السفير لايتنر في معرض تقريره عن المقابلة:

" لقد سألت علي بك عما سيفعله فكيني، وعما إذا كان الملك يمكن أن يعرض عليه منصباً آخر. وأجاب علي بك أنه لا يعتقد بأن الملك سوف يعرض على فكيني أي منصب [٩٩]. كما أضاف بأنه لا ينصح صديقه بقبول أي منصب في الحكومة. كما زاد بأنه كان في الحقيقة يناقش معه الموضوع ذاته ومستقبله في الليلة السابقة، وأن فكيني أخبره بأنه سوف يخلد للراحة خلال بقية شهر رمضان ثم سيسافر في رحلة إلى الخارج لمدة شهر تقريباً وبعد ذلك فهو يؤمل أن ينضمّ إليه علي بك ليفتحا سوياً مكتباً خاصاً للمحاماة بحيث يكون على بك في بنغازي وفكيني في طرابلس. كما أشار إلى أن أياً منهما لا يملك أي مال يذكر في الوقت الحاضر، وأنهما ربما سيجمعان ثروة كبيرة، بالطبع بطريقة قانونية، في وقت قصير. وقال الساحلي أن صديقه فكيني حثه على البقاء في منصبه الحالي في الوقت الحاضر حتى يتبين كيف تتطور الأمور وهو ما قرر القيام به في الوقت الحاضر. "

---

٩٧ م. س. ص. (٢٩١).

٩٨ راجع ما ورد تحت عنوان " الاستقالة في الوثائق الأمريكية – مقابلة مع رئيس الديوان الملكي " بمبحث " الاستقالة " من هذا الفصل.

٩٩ هذا ما حدث بالفعل فلم يتقلد فكيني أي منصب طوال الفترة التي بقيت من عمر العهد الملكي.

وأضاف السفير الأمريكي في تقريره:

" لقد حاولت أن أعرف لماذا يعتزم **وليّ العهد** وأسرته مغادرة طرابلس بشكل مفاجئ إلى طبرق يوم الاثنين ٢٧ **مايو**. وقد أكد لي على بك أنه لا علم عنده بالموضوع. وأضاف أن وليّ العهد يقوم عادة بالسفر في مثل هذا الوقت من العام إلى طبرق. وقلت له أن بعض الناس ربما يظنون أن **وليّ العهد خائف وهو يريد مغادرة المدينة** (في الواقع ولأسباب أمنية فإن الملك ووليّ العهد نادراً ما يقيمان بنفس المدينة).

" وقد سألت على بك عما إذا كان جرى **التفكير في إعلان حالة الطوارئ** في عموم البلاد. وردّ على بك أن مرسوماً جرى إعداده لهذا الغرض، ويمكن إصداره فوراً إذا تطلب الأمر في أي وقت. وعلى أي حال فسوف لن يتم إصداره إلا إذا تعرّضت الحالة إلى مزيد من التدهور. "

" وعودة إلى موضوع مستقبل على بك قال لي أنه أدرك أنه لو ترك الحكومة فوراً لكان ذلك محط ترحيب شعبي، إذ سينظر إلى تلك الخطوة بحق كعلامة للتضامن مع الشعب الذي يطالب بتطبيق العدالة. وأضاف أن بعض الأشخاص الذين أرادوا منه أن يترك منصبه بسرعة كان في بالهم التعجيل بساعة إنتهاء النظام، وبعبارة أخرى لو أن الحكومة بكاملها بما في ذلك منصب رئيس الديوان الملكي ذي النفوذ أصبحت كلها من نوعية واحدة، أي على شاكلة بعض رجال حكومة المنتصر، فإن القوى المطالبة بالتغيير سوف تنجح في تسريع تقدمها، وعلى العكس من ذلك فإذا بقى هو في موقعه الاستراتيجي في القصر فيمكن إبطاء حركة هذه القوى. "

وعلق السفير في ختام تقريره بأنه وجد هذه الملاحظة مثيرة للاهتمام كونها صادرة من على بك نفسه، مضيفاً: " وكما أشرت سابقاً، فهو الآن محتفظ بقراره النهائي في انتظار ما يحدث خلال الأيام القليلة القادمة. "

من تقرير السفير ساريل

خصص السفير البريطاني الجديد **ساريل** جزءاً من تقريره المطوّل حول " سقوط حكومة فكيني " الذي أعده بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٠ لدلالات استقالة الدكتور فكيني وتداعياتها كما يتضح من المقتطفات التالية [١٠٠]:

" .. (٨) اتّسم رد فعل الناس للتغيير بعدم الترحيب وفي يوم ٢٣ يناير انطلقت مظاهرات جديدة في عدد من المدن الصغيرة بمنطقة طرابلس. وفي إحدى المظاهرات ببلدة **جادو** بالجبل الغربي **رفعت شعارات ضد الملك** وفتحت الشرطة النار على المتظاهرين الأمر الذي أدّى إلى جرح تسعة منهم [١٠١]. وفي اليوم التالي خرجت مظاهرات جديدة في مدينة طرابلس بعد صلاة الجمعة واستعملت الشرطة الهراوات والغاز المسيّل للدموع للسيطرة على حشود من الشباب المتظاهرين وفي تفريقهم. "

---

١٠٠ التقرير يحمل الرقم الاشاري VT 1015/41 بالملف FO 371/178 855

١٠١ أشار تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-246) المؤرّخ في ١٩٦٤/١/٣٠ إلى أن إطلاق النار كان باتجاه أرجل المتظاهرين وأن التسعة المجروحين أصيبوا في أرجلهم.

" وعلى الرغم من أنه بدا في هذا الوقت أن السلطات تراقب عن كثب العناصر المخربة وأنها تقوم باعتقال العناصر القيادية في الشوارع بحيث أخذت التظاهرت تأخذ شكل أعمال شغب محضة، إلا أنه كان ظاهراً عليها **توجّه مؤيد لفكيني ومعاد للمنتصر بل وحتى ضد الملك.** وقدمت صحيفة " **الرائد** " المستقلة الصادرة بطرابلس يوم ٢٠ يناير [١٠٢] جردة مطوّلة لانجازات حكومة فكيني، كما ناشدت الحكومة الجديدة أن تسير على نهج حكومة فكيني القائم على الاتصال الوثيق بين الحكومة والشعب داخلياً وعلى إنهاء عزلة ليبيا خارجيا. "

" (٩) فيما يتعلق **بدلالة هذه الأحداث بالنسبة لمسار السياسة الليبية في المستقبل عموماً ولوضع النظام الملكي على وجه الخصوص فإنها لا يمكن أن تكون بعيدة المدى والأثر.** وإنني أعتقد أنه لا يوجد شك في نظر الملك أن انتشار الفوضى كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر فكيني.

لقد شهدت فترة رئاسة فكيني للوزارة عدة كرات من الاختلاف بينه وبين الملك، وتقديمه للاستقالة، غير أن الملك لم يقبلها. في الشهور الأخيرة اكتسب فكيني درجة طيبة من الشعبية من عدة طرق. لقد اكتسب تأييد الشباب والمنظمات الرياضية له. واتّسم موقفه من الصحافة بتوجّه ليبرالي حيث أجرت معه الصحف مقابلات شاملة كما رعى الصحافيين وسمح بإعطاء تراخيص لعدد من الصحف الجديدة. كان مواظباً على حضور الاحتفالات العامة مثل الاحتفال بتوزيع شهادات تمليك الأراضي على المزارعين الذين أعيد توطينهم. وخلال اجتماع عمالي كبير نظّم في نهاية شهر ديسمبر الماضي (١٩٦٣) أعلن فكيني عن رفع الحد الأدنى لأجور العمال الحكوميين. غير أن المعارضة المحافظة له كانت في ازدياد. وقد عبّر عدد من رؤساء الوزارة السابقين عن شكوكهم الخاصّة إزاء ميول فكيني (والتي يحتمل أن يكونوا قد أوصلوها إلى الملك ومن المؤكد أن وليّ العهد شاركهم إياها). وقد ظهرت هذه المعارضة في العلن مطلع شهر ديسمبر عندما هزم مرشح الحكومة [١٠٣] (مفتاح عريقيب) منافسه في انتخابات رئاسة مجلس النواب محمد عثمان الصيد بصوت واحد فقط. ووفقاً لرأي بعض المراقبين فإن حملة شعبية فكيني بدأت في التصاعد منذ ذلك التاريخ (١٩٦٣/١٢/٧)، لأنه كان يعلم أن ساعة مجده قادمة وكانت عينه على المستقبل. لقد أدّى كل ذلك مجتمعاً مع خلافاته مع الملك حول بعض قضايا السياسة الخارجية وحول مشروع البيضاء كعاصمة جديدة، إن كل ذلك لابد أن يكون قد جعل الملك يفقد الثقة تدريجياً في فكيني [١٠٤]، وهو ما بلغ ذروته من خلال الطريقة التي تعامل بها مع المتظاهرين أمام مكتبه يوم ٢٠ يناير ١٩٦٤. وربما زاد انزعاج الملك بسبب **المنشورات المعادية للملكية** التي ورد أنها وزعت في وقت واحد في طرابلس وبنغازي خلال الأسبوع الثاني من الاضطرابات [١٠٥]. ولعله شعر أنه لو بقى فكيني مزيداً من الوقت في الوزارة لوقعت أسوأ الاحتمالات. "

١٠٢ هناك خطأ واضح بشأن هذا التاريخ ومن المؤكد أنه بعد يوم ٢٢ يناير الذي شهد استقالة فكيني وتكليف المنتصر.

١٠٣ راجع مبحث " صورة جديدة من الصراع " بفصل " حكومة فكيني .. وتواصل الصراع الداخلي " .

١٠٤ راجع مبحث " نفسية الملك ومزاجه " بهذا الفصل.

١٠٥ لم ترد هذه المعلومة من قبل في تقارير السفارتين الأمريكية والبريطانية بشأن تطور الأحداث والاضطرابات منذ ١٣ يناير ١٩٦٤.

" (١٠) وعلى أي حال، فقد جرى توجيه **الانتقاد للملك** (من قبل **وليّ العهد** من بين آخرين إن جاز لنا تصديق الاشاعات) بسبب التوقيت الذي اختاره – على غيرعادته – للتغيير. ومن المؤكد فإن التوقيت الذي اختاره الملك لا يحمل إلا القليل من المعنى وهو افتراض أن الملك أصبح منزعجاً بسبب ما آلت إليه الأحداث. فالمظاهرت الأولى، على أي حال، كانت تأييداً لسياسة الحكومة، وكان رئيس الوزراء خارج البلاد. وإذا كان هناك رؤوس لزم أن تسقط فإن وزير الداخلية من بينها (غير أنه بقى في التشكيلة الوزارية الجديدة مع تغيير في الحقيبة الوزارية التي يحملها) وكذلك بوقويطين الذي كانت هناك مطالبات سابقة بإقالته. إن الاجراءات التي شرعت الحكومة في اتخاذها (باستثناء التوصية بإقالة بوقويطين) جرى التأكيد عليها من قبل الحكومة الجديدة. **وباختصار فإن فكيني أصبح ينظر إليه كبطل وسيتعزّز وضعه في حالة عدم توصّل التحقيق في أحداث بنغازي إلى نتائج مرضية أو عدم توصّله إلى أي نتيجة.** "

" (١١) غير أن هناك شكوكاً أكثر خطراً حول الاجراء الذي قام به الملك. حيث إن هذا الاجراء يرقى، في الواقع، إلى الحكم بأن تجربة " **الحكومة التقدمية** " ذهبت إلى مدى بعيد جداً وأكثر مما كان متوقعاً (إن المرء ليتساءل **ماذا كان الملك يتوقع عندما اختار فكيني** [١٠٦]). إن هذا التفسير يجد ما يعزّزه في إعادة استدعاء محمود المنتصر ذي التوجّه المحافظ على رأس ما يبدو أنه " **حكومة نظام وقانون** " (ورئيس الوزراء يتولى في الوقت نفسه وزارة الخارجية؟). وأيا ما كانت درجة تفهّمنا لرد فعل الملك، فإن قطاعاً مهماً من الرأي العام الذي تعاطف مع سياسات فكيني التحررية نسبياً، لا يتوقع أن يكون راضياً بمجرد محاولة إعادة عقارب الساعة إلى الوراء التي يعنيها تعيين المنتصر. **إن التناقض لا يمكن أن يكون أشد من هذا.** فمن جهة كان **فكيني** يمثل حكومة توجّهت لخدمة الرفاهية الاجتماعية في الداخل ومساندة القضايا العربية والإفريقية في سياساتها الخارجية بقيادة شاب نشط ووطني تقدمي عانت أسرته من الفاقة والنفي في ظل المحتلين. ومن جهة ثانية هناك **المنتصر** المتقدم في السن وإلى حدّ ما غير حازم الذي هو كبير عائلة منعمّة ومعروف بصلاته بالايطاليين والانجليز وينتمي إلى مرحلة ما قبل النفط وما قبل وحدة البلاد التي أخذت تتوارى بسرعة في سديم الزمن. " [١٠٧]

وبعد أن يتناول السفير **ساريل** في الفقرتين (١٢)، (١٣) من تقريره حكومة المنتصر بالتعليق والتحليل[١٠٨]، يعود في الفقرة (١٤) إلى **شخصية فكيني ودوره المحتمل في المستقبل** فيقول:

" (١٤) إذا لم تنجح سياسات حكومة المنتصر في تبنى التطلعات الشعبية، فهل سيشكل فكيني مركز استقطاب لمعارضة الحكومة أو حتى الملكية؟ إن هذا ليس أمراً من السهل التكهن به (الحكم عليه)، وعلى الرغم، كما سبق أن قلت، أن فكيني كان بشكل عام رئيس حكومة

---

١٠٦ إن هذه العبارة تجعل من المهم جداً معرفة الجهة التي اقترحت على الملك تعيين فكيني رئيساً للوزارة ومن المؤكد أنها ليست بريطانيا. أشرنا من قبل كيف أن فكيني هو أول رئيس وزراء يتم اختياره دون علم أو استشارة البريطانيين.

١٠٧ نحسب أن هذا التقرير يعطي فكرة واضحة حول شخصية السفير البريطاني الجديد في ليبيا المستر ساريل الذي بقى في هذا المنصب حتى قبيل سقوط النظام الملكي في سبتمبر ١٩٦٩ وهي فترة غير معتادة في عمل سفراء بريطانيا في أي بلد.

١٠٨ سوف نتناول هذه الفقرات في المجلد التالي بإذن الله.

محبوباً شعبياً، إلا أنه لا **يملك وسائل ظاهرة تمكّنه من استغلال هذه الشعبية**. فهو ليس عضواً بالبرلمان (وليس من المنتظر الآن وأوكد من أي وقت مضى بأن تجرى الانتخابات قبل العام القادم [١٠٩])، وفضلاً عن ذلك فإن حماس الناس تجاهه يمكن أن يذوى بعد أن أصبح خارج الحكم[١١٠]، لا سيما إذا تبنّت الحكومة بعض سياساته (وتوجد حالياً مؤشرات على أن حكومة المنتصر تحاول أن تتكلم نفس اللغة، على الرغم أنه من الصعب أن نراهم يقومون بنفس الأفعال). **ثالثاً**؛ فليس لفكيني إلا القليل من الأتباع في برقة على الرغم من أنه يحاول أن يتحالف مع شخص يحظى بتأييد هناك (ويرد اسم الدكتور على الساحلي رئيس الديوان الملكي في هذا المجال[١١١]). ووفقاً لما ذكره لي سفير الولايات المتحدة الأمريكية فإن الساحلي غير متفق مع قرار الملك بإعفاء فكيني وأنه قدم استقالته [١١٢]. وقد تردّد أن الساحلي ينوى فتح مكتب خاص للمحاماة بطرابلس. ولا ندري ما إذا كان يعتزم أن يقوم بدور نشط في الميدان السياسي قريباً أو أن يبقى في الظل في انتظار فرصة ثانية. **وأعتقد أنه سوف يبقى مصدر تهديد مستمر للنظام والحكومة بسبب ملابسات إقصائه**[١١٣]. وبسبب صورة رئاسته للوزارة المناقضة تماماً للصورة الحكومة الحالية. وبالنسبة **للملكية**، فكما شرحت سابقاً، ففكيني هو أول رئيس وزراء يحظى بقبول شعبي. غير أن هذا لا يعني بالضرورة أنه يريد أو يستطيع تحدي الملكية في الوقت الحاضر. **ولكنه ربما سيبرز كبديل محتمل لوليّ العهد عندما يحين الوقت.**[١١٣] وعلى الرغم من سيل **برقيات الولاء والتأييد** الذي أخذ ينهال على القصر فور إنتهاء الاضطرابات (والتي كانت موضوع تعليق ساخر في الصحف المستقلة) إلا أن المحصلة النهائية للاضطرابات تمثلت في **ضعف الثقة في العرش**. إن **دلالات** استبدال فكيني بالمنتصر التي ألمحت إليها آنفاً تأكدت من خلال **الهتافات المناهضة للملكية** التي تردّدت في الشوارع لأول مرة. وفيما ينبغي عدم التعجّل في إستقراء المستقبل البعيد، **إلا أنه يبدو محتملاً أن التاريخ سوف يسجل أن شهر يناير ١٩٦٤ شهد بدايات قيام معارضة سياسية للنظام الحالي**. وإذا كان هذا صحيحاً، فمن المؤكد أن الأحداث الحالية **قلّلت من فرص وليّ العهد** (الذي يظهر أنه لعب دوراً مغموراً خلال هذه الأحداث) في إعتلاء العرش. ومن المؤكد أن الأشهر القليلة القادمة واعدة بأن تكون ذات شأن غير عادي في السياسة الليبية [١١٥] "

ثم يتساءل السفير ساريل في فقرتين أخيرتين من تقريره المثير عما يمكن أن تعنيه هذه التطورات لبريطانيا ولسياستها تجاه حليفتها المملكة الليبية:

---

١٠٩ ثبت عدم صحة هذا التوقيع، فقد جرت الانتخابات البرلمانية في شهر أكتوبر من ذلك العام ١٩٦٤.

١١٠ وهو ما حدث بالفعل.

١١١ نتمنى على الباحثين أن يعطوا هذا الموضوع (علاقة فكيني الحميمة بالساحلي) بعض الاهتمام، بداياتها ومقوماتها وكيف ترعرعت، وهل كانت هناك جهة خارجية ترعاها؟

١١٢ راجع ما ورد تحت عنوان " الاستقالة في الوثائق الأمريكية " بمبحث " الاستقالة " من هذا الفصل.

١١٣ لقد تبين زيف هذا التوقع كما سيتضح من بقية مجلدات الجزء الثاني من هذا الكتاب.

١١٤ وهم آخر ثبت زيفه.

١١٥ سيلاحظ القارئ أن هذا الأمر تحقق فعلاً ولكن من خارج ليبيا وليس من داخلها حيث شنّ الإعلام المصري حملات شرسة على المنتصر بسبب علاقته المعروفة ببريطانيا.

" (١٥) **أين تقع مصلحتنا في كل هذا الذي جرى ؟**

تظهر الملفات أن **محمود المنتصر** ووزير خارجيته **مازق** هما شخصان ينبغي علينا – في الظروف العادية – أن نستقبلهما بأذرع مفتوحة. غير أن رئيس الوزراء سوف يجد أن المناخ السياسي قد تغيّر كثيراً عما كان عليه عندما شغل هذا المنصب آخر مرة وتفاوض معنا حول المعاهدة البريطانية – الليبية في عام ١٩٥٣. وقد نجد أن الحملات على المعاهدة تضاعفت كلما رأى معارضوه في علاقته ببريطانيا أداة لتوجيه ضربات إليه بواسطتها [١١٦]. ومن ثمّ، ففي الوقت الذي يمكن أن نتطلع فيه إلى تحسّن في تعاملنا اليومي مع الإدارة الجديدة، إلا أنه ينبغي علينا أن نكون حذرين فلا نعرّض هذه العلاقة للإحراج من خلال افتراض الكثير فيها [١١٧] (توقع الكثير منها).

" (١٦) ثانياً: إن هذه الأزمة تفرض علينا **ضرورة إعادة تقييم ومراجعة تفكيرنا على المدى البعيد حول ليبيا.** أحد الأسباب الداعية لهذا هو زيادة احتمال أن نجد أنفسنا مستقبلاً في مواجهة وضع يستوجب منا اتخاذ قرار حول ما إذا كنا سنتدخّل علانية لمساعدة النظام وولي العهد أو نبقى بعيداً عن التطورات ونتحمل النتائج. "

" إن الأداء المزري لقوات الأمن في بنغازي يضفي نوعاً من الشك حول كفاءتها ومدى الاعتماد عليها في مواجهة الأزمات. إن هذا قد يعني تدخّلاً مبكراً من الجيش في حالة قيام ظرف جديد. وهو ما يضعنا أمام مشاكل من نوع خاص. إن هذا قد يعني أيضاً أن قوات الأمن الليبية هي، بشكل عام، أقل قدرة – مما كان مفترضاً – على المحافظة على النظام والقانون بالطرق المقبولة، وهو ما يعني أن قواتنا سوف تكون مضطرة للتدخّل من أجل حماية الأرواح والممتلكات البريطانية في وقت أسرع من ذلك الذي تتوقعه مخططاتنا الأمنية الحالية. "

" (١٧) والأهم من هذا، فإن هذه الأزمة تعزّز من قوة الاقتراح الذي قدمه سلفي ودعى فيه **إلى إقامة علاقات مع " ليبيا الجديدة "** . غير أن أبعاد ووسائل القيام بهذا التحرك، فضلاً عن التساؤل المثار في الفقرة السابقة هي أمور سوف يكون بمقدوري تناولها بعد أن أكون قد أمضيت وقتاً أطول مما سمحت به تجربتي القصيرة جداً حتى الآن. "

من تقرير السفارة الأمريكية

بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٩ بعث المستر **جون دورمان** المستشار بالسفارة الأمريكية في طرابلس تقريراً إلى الخارجية الأمريكية يحمل عنوان " **تشريح للشهور العشرة التي أمضاها فكيني في رئاسة الوزارة** " وردت به عدة فقرات حول دلالات استقالة فكيني وتداعياتها [١١٨] .

---

١١٦ سيلاحظ القارئ في المجلد التالي كيف أن محمود المنتصر نفسه فاجأ بريطانيا بطلب إلغاء المعاهدة معها وبالتالي فلم تكن أمام بريطانيا أي فرصة لتوقع أي شيء أو افتراضه في علاقتها مع المنتصر.

١١٧ الاشارة هنا إلى " خطة الطوارئ " التي وردت الاشارة إليها تحت العنوان ذاته في فصل " حكومة فكيني .. والعلاقات مع بريطانيا " .

١١٨ التقرير يحمل رقم A-271 بعنوان " A Post Mortem of P.M. Fikini's Ten Months in Office " بالملف POL 15 Libya

جاء تحت عنوان " **الأشهر الأخيرة في رئاسة الوزارة** " :

" خلال الأشهر الأخيرة لشغله منصب رئيس الوزراء بدا فكيني كما لو أنه يتصرّف كرد فعل للانتقادات التي كانت توجّه إليه [١١٩] . فقد ضاعف من مرات ظهوره في الاجتماعات العامة، كما أبدى اهتماماً بقضايا العمال، وواصل بلهجة تصعيدية مواقفه المؤيدة لسياسة عدم الإنحياز والقضايا العربية. وعندما جرى إقصاؤه من منصبه يوم ٢٢ يناير ١٩٦٤ بعد أن أمضى فيه عشرة أشهر، كان فكيني قد تمكّن من تجميع قائمة طويلة من الانجازات التي حظيت بقبول شريحة واسعة من الشعب الليبي. وفي الوقت نفسه فقد نجح في بناء صورة قوية وواضحة لشخصيته في أوساط الشباب والمثقفين والعمال الليبيّين كمسئول يعمل بهمّة ويقوم بكل ما في وسعه من أجل تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي الداخلي وجعل اسم ليبيا ذا وزن أكبر في المحافل الأفرو – آسيوية. "

" وفيما ظل معظم الليبيّين يكنّون لفكيني الاحترام ويقدّرون أمانته، ظلّ عدد كبير منهم، بمن فيهم العناصر المحافظة وشريحة كبار السن والغالبية العظمى من سكان القرى النائية، غير مقتنعين بانجازات فكيني. إن كثيرين منهم بمن فيهم شباب مدينة بنغازي يعتقدون أن فكيني يجب أن يكون أكثر حكمة من خلال إظهار المزيد من التركيز على المشاكل الداخلية وبدرجة أقل على الشئون الخارجية. إن محمود المنتصر، الذي خلف فكيني في رئاسة الوزارة، وعدداً من الليبيّين النابهين من كبار السن يخشون أن تؤدّي الطريقة التي يسيّر بها فكيني شئون وزارات حكومته، لا محالة، إلى سيطرة المصريين ومن يدور في فلكهم على سياسات ليبيا. كما أنهم يخشون ألا يكون فكيني يكنّ ولاءً حقيقياً للملك، وهم على ثقة بأنه لا يحمل أي شعور بالولاء لوليّ العهد.

ويعتقد هؤلاء أن بقاء فكيني في رئاسة الوزارة لأمد غير معروف من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي في ليبيا. وقد ورد أن الملك نفسه لم يكن مرتاحاً لأداء فكيني وأنه يعتزم استبداله بعد إنتهاء شهررمضان (بعد ١٥ فبراير ١٩٦٤)." "

وقد خلص المستر **دورمان** في خاتمة تقريره إلى القول:

" إننا نعتقد أنه سيكون من الصعب جداً على رئيس الوزراء الحالي (محمود المنتصر) ومن يلحق به أن يعيدوا عقارب الساعة إلى الوراء بشأن البرامج السياسية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تبناها فكيني. إن على ليبيا الآن أن تعير المزيد من الاهتمام المطلوب لمطالب قطاعات الشباب والعمال والشرائح الفقيرة. "

" ربما كان أهم انجاز لفكيني أثناء وجوده في رئاسة الوزارة هو نجاحه في ربط نفسه في عقول الشباب والفقراء كرجل ذي توجّهات تحرّرية وأمين وكإداري نشط يحمل همومهم في قلبه. ومن ثمّ فعندما جرى إقصاؤه من قبل الملك واستبداله برئيس وزراء محافظ ووزارة محافظة أصيبوا بخيبة أمل "

---

١١٩ أشارت الفقرات السابقة من التقرير إلى أن المواطنين كانوا ينتقدون سياسة حكومة فكيني بأنها توجّه اهتماماً للسياسة الخارجية أكبر من السياسة الداخلية.

" إن هذه المجموعات التي لم تكن منظـّمة وكانت بدون قيادة، بدت خلال أيام قليلة أثنـاء المظاهرات الأخيرة أنها تجمعّت حول فكيني ولكل ما كان يدعو له. وعندما اختفى من المـشهد بقيت هذه المجموعات بدون قيادة وغير منظمة. غير أن صحافيين من أمثال **عبد القـادر أبـو هروس** رئيس تحرير " **الرائد** " **وعلى الوريّث** رئيس تحرير " **البلاغ** " **وعلـي المـصراتي** رئيس تحرير " **الشعب** " سوف يواصلون – بدون شك – ، وبقدر ما تسمح به الحكومة، نـشر مقالاتهم التي ستؤجج مشاعر هذه المجموعات المعادية للأجانب والمؤيدة للعرب. وإذا مارسـت الحكومة رقابة كاملة على كتاباتهم فسوف يخلق ذلك ردّة فعل معادية للحكومة. ويبقى علينـا أن ننتظر لنرى إلى أي مدى ستكون معارضة هؤلاء فعّالة وأي درجة من التنظيم يمكن أن يـصلوا إليها إن وجد. "

ويضيف دورمان في خاتمة تقريره:

" **إن لدى فكيني فرصة حقيقية في العودة كزعيم للشباب التقدمي. غير أنه أصبح – بشكل يدعو للاستغراب – متباعداً (منزوياً) ولا يقابل أحداً عدا أسرته والدكتور على الساحلي رئـيس الديوان الملكي. إن ردة فعل فكيني الأولية لقبول الملك استقالته، والتي اتسمت بالدهشة وخيبة الأمل وجرح الكبرياء، بقيت معه أطول مما كان متوقعاً.** ومع ذلك، ورغم هذا الموقـف، فـإن مستقبله على المدى البعيد يبدو مشرقاً إلى درجة تجعلنا نفترض أن رجلاً في شـبابه وطموحـه سوف يستغل ما يعد به هذا المستقبل إلى أبعد مدى. " [١٢٠]

عودة إلى المقابلة مع النائب المغيربي

أشرنا في الفصل السابق إلى بعض ما ورد على لسان **محمـد بـشير المغيربـي** (عـضو البرلمان الليبي وأحد قادة جمعية عمر المختار) خلال لقائه يوم **١٠ فبرايـر ١٩٦٤** بالقنـصل الأمريكي في بنغازي المستر **أندرو ستيجمان** بشأن أحداث بنغازي. وتفيد مطالعة التقرير الـذي أعده القنصل الأمريكي بشان تلك المقابلة أن الحديث خلالها تعرّض لـبعض دلالات وتـداعيات استقالة فكيني. وكان من بين ما نسبه القنصل إلى النائب المغيربي قوله:

" **على إثر اضطرابات الشهر الماضي فإن المزاج السياسي في كامل البلاد، أصبح مؤيـداً بقوة لموقف الاتجاه القومي العربي** [١٢١] **والذي يمثله هو وأصدقاؤه. إن ثورة يمكن أن تقع قبل غروب الشمس لولا وجود القوات البريطانية والأمريكية. إن المشاعر التقدمية التي ينادي بها يشاركه فيها الآن أهالي المدن وأبناء القبائل المقيمون في الريف. إنهـم جميعـاً يـدركون أن الوقت موات (ناضج) للتخلي عن النظام السياسي القديم الذي تدار بواسطته ليبيا.** "

ومضى القنصل الأمريكي يقول في تقريره:

---

١٢٠ تفيد الوقائع المتعلقة ببقية سنوات حقبة العهد الملكي أن فكيني ظل في إنزوائه السياسي ولم يعد لـه شـأن يذكر أو تأثير على الأحداث السياسية.

١٢١ التعبير ليس له صلة بحركة القوميين العرب التي ظهرت في ليبيا فيما بعد فـي أواخـر سـنوات العهـد الملكي.

" ووفقا لما قاله بشير المغيربي، فإن **الشعور الشعبي هو ضد نظام الحكم الحالي والقائمين عليه بمن فيهم الملك الذي يعتقد نحو ٩٩ % من الشعب الليبي أنه مصدر الفساد ويعتبرون نظام حكمه استبداديا. وأن الآخرين في الحكومة يتبعون ما يأمر به.** وقال المغيربي أن المطلوب هو القيام **بتغيير جذري جوهري** Radical لأن الاستقرار في ليبيا لايمكن أن يحدث إلا من خلال حكومة تقدمية تستجيب لرغبات الشعب. " [١٢٢]

وأضاف القنصل الأمريكي:

"وعلى نفس الوتيرة علق السيد بشير المغيربي قائلاً أن **أصحاب التوجهات القومية العربية في بنغازي لا ينظرون إلى فكيني على أنه يمثل الحلّ المثالي لكل مشاكل ليبيا، إلا أنه مع ذلك كان أول شعاع للأمل بعد عشر سنوات من الإدارة المتخلفة.** ومن ثمّ فإن إقصاء فكيني واستبداله بالمنتصر كان خطوة في اتجاه الماضي وبخاصّة في ضوء ما هو معروف على نطاق واسع أن المنتصر عميل بُريطاني[١٢٣]. ومن المتوقع – لسوء الحظ – أن تنتهج حكومة المنتصر **خطاً جهوياً** بحكم أن عدداً من الوزراء كانوا نظاراً في حكومة ولاية برقة المعروفين بأن آفاقهم السياسية لم تتجاوز أبداً "القوس"[١٢٤]. وأضاف السيد بشير المغيربي أنه من الظاهر أن **حسين مازق**[١٢٥] وزير الخارجية سوف يتصرف كوزير داخلية لبرقة في الوقت الذي يكون فيه التوجّه العام للوزارة نحو مواصلة النزعات الجهوية في الوقت الذي تحتاج فيه البلاد بشدة إلى الوحدة."

تحليلات أكاديمية

تناولت دلالات وأبعاد استقالة الدكتور فكيني عدد من الدراسات الأكاديمية والمؤلفات التي أعدت عن تاريخ دولة الاستقلال.

اليزابيث هايفورد عرضت في رسالتها للدكتوراة (نوفمبر ١٩٧٠) لهذا الموضوع على النحو التالي[١٢٦]:

١٢٢ بعد نحو شهر من هذه المقابلة كان المغيربي والنائب محمود صبحي مجتمعين سراً في البيضاء مع رئيس الوزراء المنتصر بناءً على دعوة الأخير للتعاون معه في كيفية إلغاء المعاهدة مع بريطانيا بشكل يخدم مصلحة ليبيا. راجع كتاب المغيربي " وثائق جمعية عمر المختار .. " م. س. ص (٤٤٠ – ٤٤١). سنتناول هذا الموضوع بالتفصيل في المجلد القادم بإذن الله.

١٢٣ إن المرء يطالع هذه الأقوال بحزن عميق بسبب ما تنطوى عليه من تهوّر ومبالغة وظلم، وبسبب ما آلت إليه ليبيا في ظل هذه " الحكومة التقدمية " التي كان يطالب بها المغيربي وأمثاله .. للأسف فإننا لم نسمع ما يقوله السيد المغيربي حول ما قامت به حكومات النظام الانقلابي " القومي العربي التقدمي " . وبالمناسبة فإن هذه المقابلة كانت خلال العشر الأواخر من شهر رمضان.

١٢٤ الذي كان قائما عند الحدود التاريخية بين اقليمي برقة وطرابلس منذ عهد الرومان.

١٢٥ كان السيد حسن مازق والياً لبرقة في يونيه ١٩٦١ عندما أعيد إجراء الانتخابات البرلمانية في دائرة الصابري ببنغازي التي كان المغيربي مرشحاً فيها. وكان السيد مازق قد رفض التدخّل في الانتخابات الأمر الذي أدّى إلى نجاح المغيربي ويعتقد أن موقف السيد مازق الرافض للتدخّل في الانتخابات كان أحد الأسباب وراء إقالته من منصبه كوالي لبرقة في أكتوبر ١٩٦١ (راجع مبحث " المعارضة البرلمانية " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " المجلد الثالث/الجزء الأول).

١٢٦ م. س. ص (٢٥٨ – ٢٥٩).

" لقد اختار الملك فكيني لينظر ما إذا كان إحتواء المعارضة السياسية المتعجلة أمراً ممكناً. غير أنه وللأسف فإن الأحداث تطورت بسرعة أكبر مما كان بمقدور فكيني التعامل معه. في يناير ١٩٦٤ شنّ عبد الناصر حملة على وجود القواعد العسكرية في ليبيا الأمر الذي حَرك المظاهرات والاضطرابات في شتى أنحاء ليبيا [١٢٧] " تعاطف فكيني مع المجموعات المشاركة في المظاهرات والاضطرابات وفشل في السيطرة على النظام ومن ثمّ فقد جرت إقالته من قبل الملك[١٢٨] . ومن المحتمل أنه كان من المبكر جداً محاولة تعزيز الصلة بين الحكومة والعناصر الوطنية المعارضة للحكم وذلك لأن أسباب نقمتها على النظام الحاكم لم تتبلور بعد في شكل مطالب متجانسة يمكن التعامل معها. لقد حاول فكيني أن يتحرك بسرعة شديدة في أوضاع حساسة جداً .. ولتهدئة البلاد استدعى الملك محمود المنتصر مرة ثانية. "

أما **صلاح الدين سالم حسن** فقد تناول هذه الدلالات والتداعيات في رسالته للدكتوراة على النحو التالي[١٢٩]:

" ... تواصلت الأزمة وخرجت المزيد من المظاهرات وسقط بعض القتلى والجرحى. وخلال هذه الأيام أرسلت إلى الملك المئات إن لم يكن آلاف البرقيات من رؤساء الوزارت والوزراء السابقين وأعضاء البرلمان وشيوخ القبائل معبّرة عن ولائها نحوه ومؤيدة لقراراته كما تحمل إدانة مبطنة لفكيني. "

" وبعيداً عن هذه البرقيات الصادرة عن بواعث سياسية معادية لفكيني، فقد كان فكيني موضع ثناء وإشادة على نطاق واسع في الصحافة لأمانته وإخلاصه وحزمه قبل وبعد اسقالته.[١٣٠]"

" لقد تم تنفيذ بعض برامجه الإصلاحية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية من قبل بعض الحكومات فيما بعد. غير أن **خطته للإصلاح السياسي** ما كان لها لتحظى بتسامح الملك إذ أنها كانت تحمل تحدياً للنظام القائم برمّته. "

" وكما سلفت الاشارة فقد كان الملك يعتمد على ولاء **شرطة برقة** له للبقاء في الحكم [١٣١]. كما أن ما يقال عن تعنّت فكيني في التعامل مع شيوخ القبائل ما كان ليلقى قبولاً من الملك بسهولة لأن هؤلاء **الزعماء التقليديين** كانوا مصدر التأييد العلني وغير المحدود له. إنهم يشكلون قاعدة شعبيته التي يمكنه تحريكها بسهولة كلما وجد ذلك ضرورياً. "

---

١٢٧ خطاب عبد الناصر بشأن القواعد الأجنبية في ليبيا كان في ٢٢ فبراير ١٩٦٤ المصادف للذكرى السادسة لقيام الوحدة بين مصر وسوريا وكان ذلك خلال فترة حكومة المنتصر الثانية وليس حكومة فكيني.

١٢٨ من الواضح أن العرض تعوزه الدقة بشكل كبير.

١٢٩ م. س. ص (٣٧٢ – ٣٧٤).

١٣٠ أشار صلاح الدين حسن في الهامش (٧٢) من رسالته ص (٣٧٣) إلى أن عدد صحيفة " الرائد " الصادر في فبراير ١٩٦٤ أشاد بفكيني لكفاءته وإخلاصه وأمانته واستنكر البرقيات المعادية لفكيني واصفاً مرسليها بأنهم دجّالون ومنافقون وانتهازيون يحاولون اختلاق مؤامرة من الأزمة من أجل تحقيق مآربهم الشخصية.

١٣١ هل كانت الشرطة هي التي جاءت بالأمير إدريس ليصبح ملكاً على ليبيا؟ ثم ألا يعتمد سائر الحكام في معظم دول العالم على ولاء أجهزة الأمن والقوات المسلحة لهم ؟!

" إن **حب فكيني للدعاية** كان سبباً آخر لأن يكون مكروهاً ليس فقط من قبل بقية السياسيين ولكن من قبل الملك أيضاً. وسواء أكان ذلك من أجل المحافظة على التوازن بين رجال النخبة السياسية وعدم المساس بهذا التوازن، أو من أجل المحافظة على ديمومة صورته الخاصّة لدى الشعب، أو لأسباب أخرى لديه، فقد تعمّد الملك وبصورة مستمرة عرقلة أي شخصية عامة تحاول الحصول على شعبية من خلال الدعاية من أي نوع [١٣٢]، وبالطبع فلم يكن يقدر الملك أن يتجاهل بسهولة نشاطات فكيني العامة وخطبه ومهرجاناته وزياراته التي جرت الدعاية لها بتركيز. " [١٣٣]

أما **عقيل بربار** فقد أشار بإيجاز في رسالته لشهادة الماجيستير إلى هذا الموضوع على النحو التالي [١٣٤]:

" عاد رئيس الوزراء فكيني من القاهرة إلى طرابلس وعبّر عن أسفه الشديد لوقوع الأحداث. وقد ورد أنه قابل الملك يوم ٢١ يناير.

" ولما كان الطلاب ينظرون إلى فكيني على أنه أكثر استجابة للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك القضايا العربية، فقد اعتبروا استقالته بمثابة رفض من جانب الحكومة بأن تستجيب لطلباتهم ونظراً لعدم رضاهم عن الاستقالة فقد كانت سبباً في تحرك المزيد من المظاهرات. "

وقد تعرّض الدكتور **صلاح الدين حسن السوري** [١٣٥] لهذا الموضوع في بحثه المنشور تحت عنوان " **التطور السياسي في ليبيا ١٩٥٢ - ١٩٦٩ - المؤسسات والسياسات والعقيدة السياسية** [١٣٦] " كالآتي:

" على أي حال فإن عملية التغيير كانت تتم بأسرع مما كان متوقعاً بسبب انتشار التعليم على نطاق واسع، وبسبب الثروة التي حصلت عليها البلاد فجأة عقب إنتاج البترول. "

" لقد تغيّرت الحالة السياسية تبعاً لذلك بعد أن أصبح لخريجي الجامعات ورجال الأعمال والمقاولين ومُلاك الأراضي الجدد طموحاتهم السياسية الخاصّة بهم، ومن ثمّ فقد شهدت العشرية الثانية الصدام بين النخبة السياسية القديمة التي أخذت تتلاشى، والنخبة الجديدة التي أخذت تنمو بشكل حاد. "

---

١٣٢ ضرب صلاح الدين حسن في الهامش رقم (٧٤) ص (٣٧٤) أمثلة على صحة ما أورده من زعم ما حدث لكل من الطاهر باكير والطاهر العقبي وعبد الحميد البكوش وعلى اعتيقة وقد افترض السيد حسن عدم وجود أي أسباب أخرى تفسر أو تبرر قيام الملك نقل أو إقالة المذكورين من مناصبهم التي كانوا فيها.

١٣٣ نسب صلاح الدين حسن في الهامش (٧٥) ص (٣٧٤) إلى علي الساحلي أنه ذكر له خلال المقابلة معه يوم ٢٢ يونيه ١٩٧١ أن الملك شكى إليه بأن فكيني بدأ يتصرف كما لو أنه في الولايات المتحدة متجاهلا حقائق واقع البلاد.

١٣٤ م. س. ص (١١٨ - ١١٩).

١٣٥ هو صلاح الدين سالم حسن الذي سلفت الاشارة إليه مراراً.

١٣٦ البحث باللغة الانجليزية ضمن بحوث كتاب Libya Since Independence, Economic and Political Development تحرير J.A. ALLAN من منشورات Croom Helm بلندن وكانبيرا ١٩٨٢ ص (١٢١ - ١٣٥).

" **لقد أثبت الملك إدريس درجة عالية من المرونة** في التعامل مع هذه الحالة الجديدة [١٣٧] . لقد سعى لأن يحصل على أنصار من الشباب الجديد كما سعى أن يكون محبوباً من قبل الجماهير من خلال اختياره لأشخاص للحكومة يحظون بقبول شعبي. "

" إن اختيار الدكتور فكيني كرئيس للوزراء يوم ١٩ مارس ١٩٦٣ هو نموذج في هذا السياق. ففكيني شاب متعلم وله سجل طويل في العمل السياسي والدبلوماسي. لقد جرى اختياره عن قصد لهذه المهمة. لقد شرع في تنفيذ برنامج إصلاحي واسع وطموح. **غير أنه وجد نفسه سريعاً محاصراً بين الطموحات الكبيرة من جهة وحقائق الواقع المتواضعة من جهة أخرى، وبين شوقينية عبد الناصر بشأن مؤتمر القمة العربي من جهة وبين الطبيعة اللامبالية للنظام من جهة أخرى، وبين شعبيته المتنامية من جهة وغيرة السياسيين الليبيّين الآخرين منه من جهة أخرى.**

" **في النهاية أدّت هذه العوامل المتناقضة إلى سقوط فكيني** وسط أزمة أحداث الطلبة في عام ١٩٦٤ وهي الأحداث الدموية التي وقعت إثر المظاهرات الطلابية التي خرجت تأييداً لفكيني [١٣٨] ولمؤتمر القمة العربي الأول والتي أثارت الشرطة وجعلتها تطلق النار مما أدّى إلى مقتل عدد من الطلاب رغم الطبيعة السلمية للمظاهرة. "

جوانب إيجابية

تجدر الاشارة في ختام هذا المبحث إلى بعض **الجوانب الايجابية** التي برزت من خلال أحداث تلك الأيام الأليمة ونعني بها:

١. موقف **الصحافة الوطنية** (المستقلة) التي وإن تأخرت في الصدور بعض الوقت أثناء تلك الأحداث، إلا أنها لم تتردّد فور صدورها في كشف تفاصيلها وفي استنكارها وفي تبني المطالب الشعبية بشأنها (صحف " العمل " و " سيرنايكا ويكلي نيوز " من بنغازي و " البلاغ " و " الرائد " من طرابلس).
٢. تعاطف الطلاب والجماهير الشعبية في طرابلس وغيرها من المدن الليبية مع ما تعرّض له طلاب بنغازي على أيدى الشرطة.
٣. **التحرك الشعبي** الذي ضم مختلف شرائح مواطني مدينة بنغازي (وضم أيضا أعضاء البرلمان عن المدينة) وتمثّل ليس فقط في استنكار ما تعرّض له الطلاب على يد الشرطة، ولكن أيضا في التعبير بتضامن وبمسئولية عن مطالب أهالي المدينة بمعاقبة المسئولين عن الأحداث. وفي عقد الاجتماعات العامة وفي تشكيل لجنة مواطني بنغازي وتأليف وفد لمقابلة

---

١٣٧ يبدو أن تغييراً طرأ على نظرة الدكتور صلاح السوري إلى الملك إدريس ما بين التاريخ الذي أعد فيه رسالته للدكتوراة ١٩٧٤ وبين تاريخ كتابة هذا البحث في عام ١٩٨٢ ولعل ذلك بتأثير ما رأى ليبيا تتعرّض له في ظل النظام الانقلابي.

١٣٨ لم يرد في أي من التقارير التي أشرنا إليها (والتي بعثت بها السفارتان البريطانية والأمريكية في ليبيا) أن المظاهرات التي خرجت أيام ١٣، ١٤ يناير والتي وقعت خلالها الأحداث كانت تأييداً للدكتور فكيني.

الملك ورئيس الوزراء ونقل مطالب أهالي المدينة إليهما، وفي استخدام " **التأثيرات والضغوط الاجتماعية** " من أجل السيطرة على الوضع وعودة النظام إلى المدينة.[١٣٩] تلاحم **المسئولين في الحكومة** مع الأهالي المتمثل في شجب الأحداث والمسارعة بإرسال لجنة وزارية (شاركت في مراسم دفن الضحايا وتقديم التعازي إلى ذويهم وحضور الاجتماعات العامة مع سكان بنغازي) وفي شروع النيابة العامة (فضلاً عن اللجنة الوزارية) في إجراء التحقيقات بشأن الأحداث، وفي إرسال عدد من الطلاب الجرحى للعلاج خارج البلاد على نفقة الدولة.

٤. قيام **الملك** بإرسال وكيل الديوان الملكي في بنغازي لتقديم تعازي الملك إلى أسر ضحايا الأحداث.

٥. عدم تدخّل **الجيش** وبقائه بعيداً عن الأحداث وعدم محاولة قياداته استغلال حالة الفوضى التي قامت في البلاد.

١٣٩ من الأمور اللافتة للنظر ما طبع ردة فعل الشعب الليبي بكافة شرائحه وزعاماته لأحداث يناير ١٩٦٤ من استياء وغضب واحتجاج لم يعرف الحدود وفي جميع الأوساط .. وإن المرء وهو يستنكر بالطبع تلك الأحداث الدامية، إلا أنه لا يملك إلا أن يتساءل بحسرة وحيرة أين ذهبت هذه الروح الوطنية والمثالية العالية لدى الشعب الليبي وهو يشاهد فيما بعد عام ١٩٦٩ وفي ظل النظام الانقلابي أحداثاً أكثر بشاعة ووحشية ودموية يتعرّض لها أبناؤه وبناته بشكل متواصل على مدى سنوات وسنوات .. أين ذهبت هذه الروح ؟ وأين اختفت تلك " الزعامات " التي لم تعرف غضبتها حدوداً يومذاك ؟